الغطاء النباتى لغابات جنوبى حوض النيل*
"دراسة تطبيقية على دولتى أوغندا ورواندا"

ريم حسام الدين محمد*

الملخص :

يعالج البحث الغموض المتعلق بمستقبل الغطاء الغابى مع المحافظة على الادارة المستدامة له بكل معاييرها ومؤشراتها وفق خطط استراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق عدد من التصورات الخاصة بمستقبل الغطاء الغابى، ويهدف البحث الى دراسة وتحليل عدد من الاستراتيجيات للحفاظ على القطاع الغابى والادارة المستدامة له ومدى القدرة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات مع اقتراح عدد من التصورات الخاصة بمستقبل الغطاء الغابى، وذلك للنهوض بالقطاع الغابى والذى يعد من اهم الموارد الطبيعية لدى الدولتين مع وضع الحلول المناسبة للمشكلات كافة التى تعترض اقامة تنمية غابية مستدامة وتوضيح دور الجغرافيا والجغرافيين فى تحقيق هذه التنمية.

---

* هذا البحث فصل من الدراسة المقدمة من الطالبة/ ريم حسام الدين محمد للحصول على درجة الماجستير في الآداب من قسم الجغرافيا، بعنوان (إنعكاسات التغيرات البيئية على الغطاء الغابى، دراسة تطبيقية على أقليم جنوب حوض النيل) وتحت اشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحمن الشرنوبى (أستاذ جغرافية السكان بجامعة الفيوم) والأستاذة الدكتورة/ هناء نظير على (أستاذ التغيرات البيئية بجامعة الفيوم).

المقدمة :

الحديث عن مستقبل القطاع الغابى هو نتيجة لاتجاهات وقوى وتقنيات اساسية موجودة ومتبعة فى الواقع الحالي، وهو عبارة عن اكتشاف وتوقع هذه الاتجاهات والقوى على المدى الطويل، وقد اصبحت مهمة التنمية المستدامة للغابات والحفاظ عليها ومعرفة ما وصلت اليه مهمة تتطلب جهود تنموية مشتركة للمساهمة فى ايجاد استراتيجيات التنمية المستدامة المناسبة، حيث ان قطاع الغابات يواصل تأثره السريع بالتغيرات المناخية والمستجدات الدولية، التى تتمثل فى (التوسع السريع فى التجارة – زيادة الاستثمارات الخارجية – تطور تكنولوجيا الاتصالات و تحسين المعلومات).

وهو ما يقدم فرص وتحديات جديدة للقطاع الغابى، مما زاد التركيز على قيمتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هذا يتطلب بدوره دراسات وخطط لتعزيز الادارة المستدامة للغابات اكثر من أي وقت مضى، وفى هذا البحث سوف نقوم بتعريف الادارة المستدامة للغابات وما اعتمدت عليه من مؤشرات ومعايير، اضافة الى تحليل عدد من الاستراتيجياتالخاصة بالإدارة المستدامة لقطاع الغابات فى بعض الدول، وسوف نقوم بعرض اهم التصورات المتوقعة حول مستقبل القطاع الغابى وتحليلها للوصول الى التصور الانسب لدول منطقة الدراسة مع توضيح دور الجغرافيا فى تحقيق التنمية المستدامة للغابات.

مشكلة الدراسة وأهدافها :

تحاول الدراسة الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة للقطاع الغابى ودلالته المختلفة والتطور التاريخي للتنمية من جهة وعلم الجغرافيا من جهة أخرى وأهمية الأخير في بلورة مفهوم التنمية المستدامة التي تشكل الجغرافيا اهم دعائمها الرئيسية، وبالتالي التنبؤ بالأبعاد المستقبلية للقطاع الغابى. وبصفة اساسية توضيح الدراسة

الادارة المستدامة للقطاع الغابى وما تحتويه من معايير ومؤشرات يؤثر تنفيذها بشكل واضح على مستقبل الغطاء الغابى من خلال الاهداف الفرعية التالية:

1. تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الغابى.
2. توضيح دور الجغرافيا فى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الغابى.
3. جعل استراتيجيات التنمية المستدامة للقطاع الغابى جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية والدولية العامة، وجعل السياسة العامة تتبنى سياسة التنمية المستدامة بكل معاييرها ومؤشراتها لدعم وحماية الغابات وتنميتها الدائمة.
4. التعرف على عدد من الاستراتيجيات المتبعة لاقتراح استراتيجية مناسبة تجمع كل نقاط القوة لدى الاستراتيجيات السابقة وتعمل على اصلاح نقاط الضعف بها.
5. وضع مقترحات مناسبة للإدارة المستدامة للقطاع الغابى وتحسينه باعتباره مورد طبيعي هام.
6. تقديم تصور مقترح لمحاولة حماية وتنمية الغطاء الغابى بدول الدراسة.

مصادر الدراسة :

أ – **المصادر الإحصائية** : اعتمدت الدراسة على عدد كبير من التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة عن وزارات البيئة والغابات في دول منطقة الدراسة (أوغندا ورواندا)، الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية المتعلقة بالدراسة كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتقارير البنك الدولي ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية وتقارير المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ومنظمة الاخشاب الافريقية وتقارير عدد كبير من المبادرات الحكومية والدولية المعنية بوضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

ب– المراجع المكتبية والدراسات والبحوث التي لها علاقة بهذا الموضوع.

محتويات الدراسة :

اولاً : الادارة المستدامة للغابات

ثانياً : المؤشرات والمعايير واهداف الادارة المستدامة والمبادرات الدولية المعنية بالغابات.

ثالثاً : إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية.

رابعاً : استراتيجيات الحفاظ على الغابات والادارة المستدامة لها.

خامساً : تصورات مقترحة لمستقبل قطاع الغابات.

سادساً : دور الجغرافي فى تحقيق التنمية المستدامة للغابات.

اولاً – الإدارة المستدامة للغابات :

ظلت الادارة المستدامة للغابات تحدياً من الصعب مواجهته، ذلك لان :

- غالبية السكان يعتمدون عليها فى مختلف مجالات الحياه
- جميع الهيئات والمؤسسات المسئولة عن ادارة الغابات تبذل الجهود دون جدوى للقصورفى القوانين وعدم وجود نظام فعال لتطبيقها فضلاً عن التمويل غير الكاف لإدارة الغابات.
- الافتقار الى الموارد البشرية المؤهلة لمراقبة استخدام موارد الغابات.

1) مفهوم الادارة المستدامة للغابات ومكوناتها :

من الصعب تحديد ما هى الادارة المستدامة للغابات Sustainable forest management (SFM)، ولكن ما تم الاتفاق عليه واعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر لعام 2007 (ان الادارة المستدامة للغابات كمفهوم ديناميكي متطور يهدف لصيانة وتعزيز النظام الأيكولوجي للغابات لضمان المنتجات والخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية التي توفرها الغابات تلبي احتياجات الجيل الحالي وللأجيال المقبلة)، وعرفت ايضا بانها (رعاية واستعمال الموارد الغابية وأراضي الغابات بأسلوب يحافظ على تنوعها البيولوجي وانتاجيتها ومقدرتها على

التجدد وامكانيتها على توفير الوظائف البيئية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلى والعالمي والذى لا يسبب ضرراً لنظم بيئية اخرى حاضراً او مستقبلاً)، اضافة الى ان الادارة المستدامة للغابات تشمل تطبيق السياسات والاساليب والاليات المقررة لدعم و تطوير الوظائف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغابات (FAO, towards sustainability forest management, FAO internet website, 2008).

على الرغم من التاريخ الطويل لتدهور الغابات بسبب الممارسات غير المستدامة في دول منطقة جنوب حوض النيل الا انها لا تزال تشكل موردا هائلا متجددا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وقد تطور تعريف الادارة المستدامة للغابات فى هذه الدول تدريجياً ليشمل التركيز على الانتاج المستدام للأخشاب الذى يحتضن مجموعة كاملة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

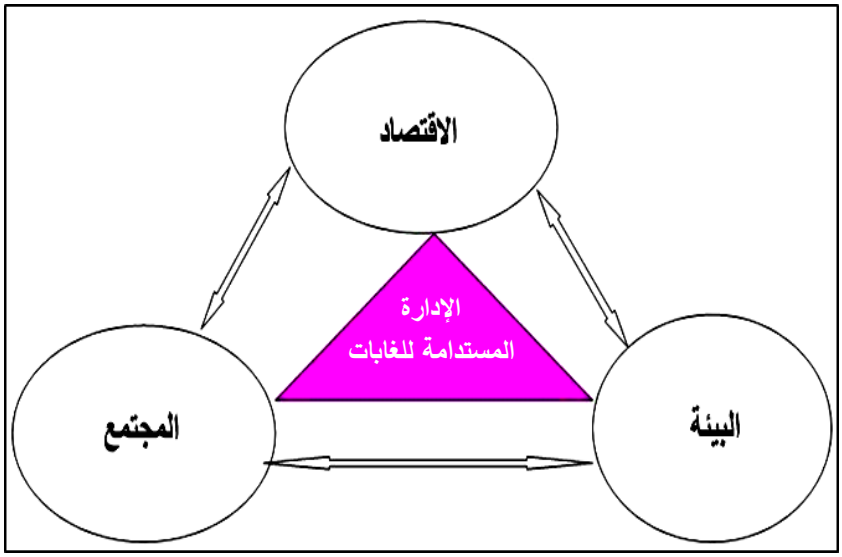

شكل (1) : اركان الادارة المستدامة للغابات.

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

وتتكون الادارة المستدامة للغابات من سبع عناصراو مواضيع، تعد المكونات الاساسية لها كما يلى:

- حجم الموارد الغابية.
- التنوع البيولوجي.
- صحة الغابات.
- الوظائف الانتاجية للموارد الغابية.
- الوظائف الوقائية للغابات.
- الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للغابات.
- الاطر القانونية والمؤسسية.

2) مبادئ التنمية المستدامة :

عرفت مبادئ التنمية المستدامة منذ القدم وازداد الحديث بشأنها فى سبعينيات القرن الماضي بعد مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972، وقد تجسدت مبادئ الادارة المستدامة فى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لنفس العام، حيث اكتسب موضوع التنمية المستدامة دعماً سياسياً من العديد من دول العالم، وبداية من سبعينيات القرن الماضي تغيرت احتياجات المجتمعات الانسانية من الغابات، فلم يعد يقتصر على انها مصدر للأخشاب فقط، بل اصبح النظر للغابة على انها مصدر لمنتجات بيئية، فظهر مفهوم الاستعمال المتعدد لأراضي الغابات، وطغى مفهوم الادارة المستدامة للغابات على كل المصطلحات المتعلقة بالغابات، خاصة بعد قمة الارض لعام 1992، وقد حددت مبادئ الغابات على انها (وجود ادارة للموارد الغابية وأراضي الغابات بشكل مستدام لتوفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والروحية لأجيال الحاضر والمستقبل (تعريف منظمة الفاو لعام 1994).

ثانياً – المؤشرات والمعايير واهداف الادارة المستدامة والمبادرات الدولية المعنية بالغابات :

لتحقيق مبدا الاستدامة لابد من تطوير مؤشرات ومعايير يمكن من خلالها الحكم على إن عمليات ادارة الغابات تساهم فى تحقيق الادارة المستدامة لها ،حيث تساعد هذه المعايير فى تحديد مجموعة من القيم الواجب مراعاتها، والمبادئ الاساسية التى يمكن على اساسها تقييم مدى الاستدامة فى ادارة الغابات، ويتصل كل معيار بعنصر من العناصر الرئيسية المكونة للإدارة المستدامة للغابات (السابق ذكرها) والتى يوضحها مؤشر واحد او اكثر.

في عام 1992 ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) على أهمية الإدارة المستدامة للغابات باعتبارها عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة، ونتيجة لهذا تم انعقاد "قمة الأرض" التى شاركت فيها اكثر من 144 دولة أقرت بأهمية الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات من أجل تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل، عقب ذلك المؤتمر بدأت العديد من الدول إلى النظر في كيفية قياس وتتبع التقدم تجاه تحقيق هدف الاستدامة، وقامت بتحديد عدد من المعايير والمؤشرات التي توفر إطارا لجمع البيانات وتقييمها، وفي عام 1993 عقدت لجنة الأمم المتحدة ندوة دولية في كندا (عملية مونتريال) اهتمت بالتنمية المستدامة للغابات، وأدى هذا المؤتمر الى تشكيل الفريق المعني بالمعايير والمؤشرات لحفظ والإدارة المستدامة للغابات، ثم اجتمعت الدول المشاركة فى عملية مونتريال الأصلية في شيلي عام 1995 للموافقة على بيان الالتزام السياسي المعروف باسم (إعلان سانتياغو)، وحددت مجموعة من معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات تضاف إلى مجموعة المعايير والمؤشرات التى اعتمدتها المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية (ATTO)، لكن تتميز معايير عملية مونتريال في أنها تعترف بالاتصال الجوهري بين

الغابات والسكان، وتفترض أنه لا يمكن أن تحقق استدامة الغابات دون دعم وفهم المجتمع لها.

وتوفر معايير ومؤشرات عملية مونتريال مصدر مرجعي للمعلومات التى يحتاجها المشرعين وواضعي السياسات ومديري الموارد الطبيعية والمواطنين المعنيين، وتقدم لمحة شاملة عن الغابات وتوفر الكثير عن الاستخدام والادارة المستدامة للغابات للأجيال الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع يحدد أوجه النقصان في البيانات المتعلقة بالموارد وغيرها من المجالات التي يجب معالجتها قبل أن نتمكن من ضمان استدامة الموارد الغابية (University of Illinois Department of Natural Resources (Montreal Process), 2014).

ومما يجب الاشارة اليه ان هناك نقص فى المعلومات وتدنى نوعية المعلومات الفنية وعدم استمراريتها، فهي تعد من اهم المعوقات لاستحداث وتطوير معايير ومؤشرات قابلة للاستخدام فى تقييم السياسات القائمة لإدارة الموارد الغابية، وبالضرورة يتطلب تطبيق هذه المعايير والمؤشرات عدد من الاجراءات من اهمها:

- دعماً سياسياً وايماناً بأهمية الغابات.
- بناء للقدرات الفنية وتعزيز المؤسسات المعنية بالشأن الغابى.
- تطوير لمناهج قياس موحدة وادوات للرصد والمراقبة.

1) مؤشرات ومعايير الادارة المستدامة للغابات (Criteria and Indicators) :

وضعت معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات لتزويد البلدان بإطار لتحديد الإدارة المستدامة للغابات وتقييم التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، وهي أدوات للمساعدة في تحديد آثار التدخلات فى الغابات على مر الزمن، وتسهيل عملية صنع القرار في السياسات الوطنية للغابات، والهدف النهائي من هذه الأدوات هو تعزيز الممارسات

لإدارة الغابات وتستخدم فى تقدير حالة الغابات ورصدها، وتقدير التغيرات التى تطرأ عليها والاتجاهات التى تشهدها بمرور الوقت، اما معايير الادارة المستدامة للغابات فهي تمثل جوانب مختلفة من اوجه الاستدامة، يمكن من خلالها تقدير النجاح او الفشل.

تم تحديد مجموعة معايير ومؤشرات لرصد وتقييم الإدارة المستدامة للغابات، تغطي مجموعة واسعة من جوانب الغابات اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بدايةً من الأطر الاقتصادية والمؤسسية (وصف قاعدة الموارد وإجراءات الحفظ والحماية – المناطق المتضررة من جراء الأنشطة البشرية والأسباب الطبيعية – إجراءات التقييم والتخطيط لاستغلال الغابات – الأنواع والتنوع الجيني – حماية إنتاجية التربة ومستجمعات المياه) بما في ذلك إجراءات الرصد والتقييم والاستفادة من الغابات الخشبية وغير الخشبية والعمالة وصولا إلى المشاركة المجتمعية وغيرها (ASEAN Forest, Sustainable Forest Management (SFM), 2015).

تضم المعايير مجموعة مؤشرات، منها مؤشرات (كمية – وصفية) وهى ادوات يمكن من خلالها الحكم على نتائج سياسات وخطط وفعاليات ادارة ما بانها مستدامة، وقد تكون هذه المؤشرات (محلية او وطنية او اقليمية) الا ان هناك اتفاقاً على (عالمية وشمولية) بعض المؤشرات وخصوصية مؤشرات اخرى حتى تسهل عملية المقارنة، وتوفر المؤشرات اساساً لتقييم السياسات والخطط المتعلقة بالنظام الغابى، وذلك عبر التقييم الدوري والمنتظم لعناصر ومكونات النظم الغابية، وبذلك تسهل معرفة او تحديد اتجاه استغلال هذه الموارد ومدى توافق الخطط مع مبادئ الادارة المستدامة، ويمكن تطوير مؤشرات (رئيسية) واخرى مساعدة (فرعية)، وفى الغالب يجب ان تكون كل هذه المؤشرات قليلة العدد، مناسبة، صحيحة، منطقية، واضحة، سهلة الفهم، عملية، موضوعية وسهلة القياس، ويجب الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع

الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للموارد الغابية الموجودة فى الدولة، وبشكل عام يمكن تقسيم المؤشرات الى اربع انواع كما يلى :

1- **مؤشرات الحالة (الوضع)** : هى المؤشرات التى تصف حالة الغابة ونظامها البيئي، كمساحة الغابة وانواع الاشجار المكونة للغابة ومدى نمو هذه الانواع.
2- **مؤشرات التعرض** : تقيس التغير فى مكونات النظام البيئي للغابة نتيجة للمؤثرات الخارجية، من خلال الاعراض التى تظهر على حالة الغابة كفقدان لعدد من الانواع او قلة فى الكثافة الشجرية او التغير فى المساحة.
3- **مؤشرات الموئل** : تعنى فقدان مكان نوع ما من الاشجار او عدم توافر الشروط التى تعيش فيها كتجفيف مستنقع او اقامة سد على نهر او انحسار الانهار والجداول.
4- **مؤشرات الاجهاد** : تعكس النتيجة التى تصل اليها الغابة نتيجة تعرضها الى اجهادات كنتيجة للتدخل البشرى، منها قطع الاشجار والرعي وما ينتج خلاف ذلك خاصة التلوث.

تعكس هذه الانواع من المؤشرات نموذجاً يتلخص فى تحديد المؤثرات (الضغوط) التى تتعرض لها الغابة، ومن ثم وصف لحالة الغابة وتحديد مؤشرات الاستجابة او ردود الافعال بما فيها الخطط والتدابير المتخذة، وقد تم البدء فى وضع هذه المؤشرات منذ عام 1989 من قبل منظمة الدول المصدرة للأخشاب الاستوائية باشتراك العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، من اهمها الجهود التى قامت بها منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) لوضع معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات.

المعيار الاول : حجم الموارد الغابية.

الحاجة الى ان تكون مساحة الغطاء الغابى كبيرة بما فى ذلك الاشجار خارج نطاق الغابات امر ضروري، لدعم الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للغابات

ودعم الوظيفة الهامة والاساسية للغابات وهى تخزين الكربون، حيث ان الغابات القابلة للتجديد هى واحدة من أكبر الخزانات الأرضية لتخزين الكربون من خلال عملية التمثيل الضوئي التى تقوم بها الاشجار، ويمكن ان تستخدم الكتلة الحيوية من الغابات كبديل للوقود الأحفوري وبالتالي الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

1. المساحة والنسبة المئوية للغابات والأراضي الاخرى التى تغطيها الاشجار، مع معدلات تغيرها بمرور الوقت.
2. الكتلة الحيوية المتاحة، الاشجار النامية ومخزون الكربون.
3. مساحة الغابات التى وضعت لها خطة إدارة ونسبتها المئوية.
4. مساحة الغابات والأراضي الغابية الاخرى التى رسمت لها حدود ونسبتها المئوية.

المعيار الثاني : حماية التنوع البيولوجي فى المناطق الغابية.

يقوم النظام الأيكولوجي للغابات بدعم نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي والأنواع البرية وفى المقابل يتيح التنوع البيولوجي للنظام البيئي تعافيه بعد تعرضه لاضطرابات التأثيرات الخارجية وبالتالي الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية للغابات، ويمكن للأنشطة البشرية والظواهر الطبيعية ان تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي عن طريق تغيير وتفتيت الموطن الطبيعي لهذه الانواع، وبالتالي فالحفاظ على تنوع الكائنات الحية وبيئاتها تدعم النظم الإيكولوجية للغابات وقدرتها على القيام بوظائفها المتعددة وبقاءها منتجة، ويتضمن ذلك حماية المناطق ذات النظم الايكولوجية الهشة مما يضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي ويوفر فرص لتطوير منتجات جديدة (الادوية الطبية وادوية الطب البديل او العلاج الحيوي)، ويشمل ايضا عمليات التحسين الوراثي الذى يعد وسيلة لتحسين انتاجية الغابات كضمان انتاج الاخشاب بشكل مكثف فى الغابات المدارية المطيرة.

أ- مؤشرات النظام الأيكولوجي :

1. توزيع النظم الايكولوجية الغابية (المساحة حسب نوع الغطاء النباتي الطبيعي او الصناعي).
2. مساحة المناطق المحمية.
3. تفتت مساحات الموارد الغابية والاثار المترتبة عليها (انعزال او فقدان بعض الانواع).
4. الاقتطاعات التى تؤثر فى النظم الايكولوجية النادرة بحسب المساحة.

ب – المؤشرات الخاصة بالأنواع :

5. عدد الانواع المعتمدة على الغابات (انواع حيوانية ونباتية).
6. مساحة وعدد الانواع المعرضة للخطر فى المناطق الغابية.
7. حجم الانواع الشجرية المختلطة وتوفير معلومات قيمة حول صحة وانتاجية النظام الأيكولوجي للغابات.
8. وصف الموقع وجهود الحفاظ على تنوع الانواع التى تسكن الغابات.

ج- مؤشرات التنوع الجيني او الوراثي :

التنوع الوراثي أو الاختلاف في الجينات بين الانواع الساكنة فى الغابات هو المصدر الرئيسي للتنوع البيولوجي على جميع المستويات وهو مهم من اجل صحة النظم الإيكولوجية للغابات عدد وتوزيع الأنواع المرتبطة بالغابات والمهددة بخطر فقدان التنوع الجيني

9. حالة الانواع محدودة النطاق المعتمدة على الغابات لتصف حالة التنوع الوراثي الموجود في النظم الإيكولوجية للغابات.
10. مستوى كثافة الانواع فى اماكن تواجدها.
11. الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع الجيني.

المعيار الثالث : صحة الغابات.

الحفاظ على صحة الغابات وحيويتها تعتمد على مدى قدرة وظائف النظم الإيكولوجية على التعافي أو التكيف مع الاضطرابات الخارجية التى تحد من وظائفها البيئية، حيث ان الغابات تحتاج الى ان تدار بطريقة فعالة، لتساهم فى الحد من المخاطر والآثار غير المرغوب فيها بما فى ذلك حرائق الغابات والتلوث الجوي و العواصف والآفات والامراض والحشرات.

1. **تأثير العمليات الحيوية وغير الحيوية سواء الطبيعية او البشرية على الغابات من حيث المساحات والنسبة المئوية للغابات** (المزارع الغابية والغابات الطبيعية المتأثرة بالحرائق الطبيعية والعواصف والحشرات والامراض والجفاف والحيوانات البرية والانشطة البشرية)
   - مساحة الغابات الطبيعية التى تتجدد بشكل سليم.
   - حدوث تساقط الاوراق.
   - المساحة التى تعرضت للتعدي (الزراعة والتوسع العمراني والسياحة البيئية العشوائية).
   - متوسط استهلاك الفرد السنوي من الحطب.
   - مساحة وعدد الحرائق الناتجة عن الانشطة البشرية.
   - الاضرار الناتجة عن رعىالحيوانات المستأنسة.
   - التنافس من اجل النباتات الوافدة.
   - الاتجاهات فى غلات المحاصيل.
2. **رصد وقياس آثار هذه العمليات لتقديم معلومات تفيد فى صياغة استراتيجيات للتخفيف من الاضطرابات التى تؤثر على صحة وحيوية النظام الأيكولوجي للغابات.**

المعيار الرابع : الطاقة الانتاجية.

الاشجار فى الغابات وخارج نطاقها توفر مجموعة واسعة من المنتجات الخشبية وغير الخشبية وهو موضوع مهم لضمان الانتاج المستدام لموارد الغابات، حيث تعتمد كثير من المجتمعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الغابات و ما تنتجه من سلع وخدمات، والتوفير المستدام لهذه الخدمات يرتبط بشكل واضح بالقدرة الإنتاجية للغابات، ولكى يكون توفير هذه الخدمات والمنتجات مستداماً فمن الضروري توفيرها دون الاضرار بالنظم الايكولوجية للغابات والتى تتغير مع مرور الوقت بسبب الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتطورات والتكنولوجية، و يعد التغيير في القدرة الإنتاجية للغابات مؤشراً على الادارة غير السليمة لها.

1. النسبة المئوية للغابات والأراضي الغابية الاخرى التى تخضع للإدارة وفقا لخطة إدارة متكاملة.
2. حجم وطبيعة الغابات ومدى مساهمة أراضي الغابات لإنتاج الأخشاب مقارنة مع إجمالي مساحة الغابات.
3. تقييم قدرة الغابات على إنتاج الاخشاب لتلبية احتياجات المجتمع.
4. معدلات النمو والزيادة السنوية من مساحة الغابات المتاحة لإنتاج الأخشاب (الغرض من ذلك هو تقييم ما إذا كان حصاد اخشاب الغابة يتجاوز قدرتها على تجديد نفسها أو غير ذلك).
5. استدامة حصاد المنتجات الغابية غير الخشبية (عطرية – طبية) ومقدار الاعتماد عليها فى رفاهية المجتمعات المحلية واستقرارها.

المعيار الخامس : الوظائف الوقائية والبيئية للغابات.

يتناول دور الغابات والاشجار فى حماية التربة والنظم المائية والحفاظ على المياه نظيفة، وكذلك الحد من مخاطر واثار الفيضانات والانهيارات الجبلية وتأكل التربة والجفاف، والمساهمة فى جهود المحافظة على النظام الايكولوجى، حيث ان

رصد تغير الخصائص الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للتربة والمياه والنظم المائية يوفر معلومات هامة لدعم تنمية الادارة المستدامة للغابات.

أ- الوظائف الوقائية :

1. مساهمة الخدمات الوقائية للغابات وحجم ومساحة الغابات المخصصة لهذا الغرض.
2. الانشطة غير المناسبة التى تؤدى الى انخفاض قدرة النظم الايكولوجية للغابات على القيام بوظائفها.
3. حجم ونسبة المناطق الغابية التى تدار بالدرجة الاولى لأغراض حماية الموارد المائية (مستجمعات المياه)، و تأثير الادارة السليمة للغابات على كمية تدفق المياه السطحية والجوفية وسلامتها، ورصد نوعية وكمية المياه المتدفقة من مناطق الغابات كمؤشر على صحة النظام الايكولوجى للغابات ومقياس لرصد الادارة المستدامة للغابات.
4. المناطق التى تدار لأغراض التمتع بالمشاهد الطبيعية والاغراض الترويجية والدعائية.
5. المناطق التى تدار لحماية التربة.

ب- مكافحة تدهور الأراضي :

1. مساحة الكثبان الرملية التى يجرى تثبيتها سنويا من خلال زراعة الاشجار والشجيرات.
2. مساحة سفوح التلال التى تعرضت للتعرية والتى جرى اصلاحها من خلال زراعة الاشجار والشجيرات.

3. كفاءة الاشجار والشجيرات المزروعة خلال عملية تثبيت الكثبان الرملية او إصلاح سفوح التلال التى تعرضت للتعرية.
4. مدى فعالية الخطط التى وضعت لإدارة الاشجار والشجيرات المزروعة لمكافحة التصحر.
5. مدى النجاح فى مكافحة التصحر.

المعيار السادس : الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للغابات.

توفر الغابات مجموعة واسعة من الوظائف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال التجارة والطاقة والاستثمار والتسويق فى قطاع الغابات وغيرها من الفوائد التي تساهم في تلبية احتياجات المجتمع من حيث توفير مصادر للدخل وفرص العمل وحماية القيم الثقافية والروحية والترفيهية للسكان المرتبطين بالغابات، وتعد حماية الغابات ومدى مساهمتها فى الاقتصاد الوطني عن طريق تلبية الاحتياجات والقيم انعكاس لمدى اعتراف المجتمع بالوظائف التى تقدمها الغابات.

1. قيمة وحجم المنتجات الخشبية والمنتجات الغابية غير الخشبية.
2. انتاج واستهلاك منتجات الغابات.
3. عائدات الوسائل الترويجية.
4. العائدات من النقص فى موارد الغابات.
5. نصيب الفرد من استهلاك الخشب والمنتجات غير الخشبية.
6. نصيب قطاع الغابات فى الناتج المحلى الإجمالي.
7. القيمة المستمدة من الصناعات الغابية الثانوية.
8. القيمة المستمدة من طاقة الكتلة الحيوية.
9. الميزان التجاري الغابى.
10. قيمة وحجم صادرات وواردات المنتجات الخشبية.

11. مستوى الاستثمار والعمالة فى قطاع الغابات والصناعات القائمة على المنتجات الغابية.
12. الاستثمار والإنفاق في إدارة الغابات.
13. مؤشر الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم.
14. مؤشر استخدام التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.
15. ايرادات الخدمات البيئية التى تقدمها الغابات.
16. إعادة تدوير المنتجات الحرجية.
17. فرص العمل فى قطاع الغابات.
18. دور المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.
19. مدى المساهمة فى التنمية الزراعية.
20. معدل النهوض بمستوى معيشة المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات.
21. نسبة المنافع المستمدة من المناطق الغابية فى دخل المجتمعات المحلية فى مناطق الغابات.
22. المساهمة فى الامن الغذائي.
23. نوعية الغابات التى تستخدم من أجل الترفيه والسياحة.
24. مدى استخدام الفرص المتاحة للترفيه والسياحة داخل الغابات.
25. القيم الثقافية والاجتماعية والروحية التى تحافظ عليها الغابات.
26. مشاركة اصحاب المصلحة على مستوى القاعدة والمساواة داخل القطاع الغابى.
27. عدد ومساحة مشروعات الاستيطان الخاصة بالسكان المقيمين فى الغابات.
28. الحد من عدد الانتهاكات التى تتعرض لها الغابات
29. مدى اهتمام ومشاركة المجتمعات المحلية الريفية ووسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية والسياسيين والرأي العام فى صيانة الغابات وتنميتها.

المعيار السابع : الأطر القانونية والمؤسسية.

يتعلق المعيار بالتشريعات القانونية والقدرات المؤسسية والسياسة البيئة للدولة وتدابير السياسات على المستويين الوطني ودون الوطني لخلق بيئة مناسبة من أجل الإدارة المستدامة للغابات، بما فى ذلك صنع القرارات وتنفيذ القانون ورصد وتقييم التقدم فى قطاع الغابات، ويتناول جوانب اجتماعية واسعة، من حيث الاستخدام العادل والمنصف للموارد الغابية والبحث العلمي والتعليم، اضافة الى ترتيبات البنى التحتية لدعم قطاع الغابات ونقل التكنولوجيا واستخدامها وبناء القدرات.

1. السياسات والتشريعات واللوائح الغابية التى تساهم فى رفع الوعى العام والسياسي للقضايا التى تؤثر على الغابات والتى تهدف الى حفظ وتحسين وظائف وقيم الغابات.
2. مدى مساهمة السياسات لتنسيق البرامج فى مختلف القطاعات لدعم التنمية المستدامة للغابات وتعزيز قدرة البلدان على مواجهة القضايا المحلية والعالمية المتعلقة بالشأن الغابى.
3. توفير معلومات حول الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسات الحكومية التي تؤثر على الإدارة المستدامة للغابات كاستراتيجيات الاستثمار والضرائب والتجارة التى قد تؤثر على ادارة الغابات ومستوى الاستثمارات طويلة الأجل في القطاع الغابى.
4. مدى مساهمة القوانين فى مكافحة الأنشطة الضارة التي قد تهدد الغابات وإدارتها المستدامة (تحويل وقطع الأشجار غير القانوني).
5. توفير معلومات حول قدرات المنظمات الحكومية والخاصة لتقديم البرامج والخدمات لصيانة وتطوير البنية التحتية والوصول إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم الإدارة المستدامة للغابات.
6. يوفر معلومات عن القدرة على تطوير ودمج العلوم الجديدة والبحوث والتقنيات التكنولوجية في ادارة الغابات لضمان التقدم في الإدارة المستدامة للغابات.

7. يوفر معلومات عن العمليات التي تشجع المشاركة العامة في صنع القرارات المتعلقة بالغابات وحل الصراعات بين أصحاب المصلحة المتعلقة بالغابات حيث ان المشاركة العامة في صنع القرار وجهود حل الصراع يمكن أن تؤدي الى تحسين إدارة الغابات.
8. التنفيذ الفعليو طاقة رصد وتقييم الغابات لدعم الإدارة المستدامة.
9. التشاور مع المجتمعات المحلية ووسائل المعلومات.
10. تقدير الخبرات والمعارف والتكنولوجيا المحلية.
11. نقل التكنولوجيا الملائمة وتطويعها.

2) اهداف معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات :

- توجيه السياسات والتشريعات
- مساعدة البلدان فى رصد حالة الغابات والاتجاهات العامة التى تشهدها وتقديم التقارير بشأنها.
- المساعدة فى اتخاذ القرارات وتعديل الاجراءات التى تتخذها الدولة او تحدثها.
- الهدف النهائي هو الترويج لتنفيذ المعاملات الادارية المحسنة فى مجال الغابات وتهيئة الظروف المناسبة لتحسين حالتها وزيادة انتاجها حتى تستطيع الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية.

اما تطبيق المعايير والمؤشرات فيساعد فى تصحيح وتحسين الطرق والممارسات الادارية على المستوى الميداني بمرور الوقت فى عمليات الرصد المنتظم لضمان تلبية اهداف الاستدامة المحدد فى القطاع الغابى (محمد سليمان عبيدو، 2000، ص 13).

3) المبادرات الدولية المعنية بمعايير ومؤشرات الادارة المستدامة :

فمنذ تسعينيات القرن الماضي بدأت عدة جهود حكومية ودولية لوضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، وتشمل هذه الجهود مبادرة هلسنكي[1] (التي تضم 39 دولة أوروبية)، ومبادرة مونتريال[2] (تضم 12 دولة غير أوروبية في المناطق المعتدلة والشمالية)، ومبادرة تارابوتو[3] (التي تضم الدول الثماني في معاهدة التعاون الأمازونية)، ومبادرة المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (التي تضم معظم البلدان التي تغطيها الغابات في المناطق المدارية). بالإضافة إلى ذلك، العديد من الجهود لوضع معايير ومؤشرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني بناء على هذه المناهج الدولية وتكييفها مع الظروف الوطنية والمحلية للغابات، اضافة الى المعايير والمؤشرات التى اعتمدتها منظمة الفاو (FAO) التى تتجه عموما وراء التركيز على إنتاجية الأخشاب وغيرها من منتجات الغابات التجارية لدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية للاستدامة.

---

(1) مبادرة Helsinki تركز على تطوير معايير ومؤشرات الخاصة بالغابات الأوروبية، والتي تشمل الغابات الشمالية والمعتدلة وغابات البحرالأبيض المتوسط، وقد تم مناقشتها فى اثنين من المؤتمرات الوزارية لحماية الغابات في أوروبا (ستراسبورغعام 1990، هلسنكي 1993).

(2) مبادرة Montreal اطلقت فى ندوة للخبراء في التنمية المستدامة للغابات المعتدلة والشمالية التي نظمت في مونتريال (كندا) عام 1993 في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتركز على المعايير والمؤشرات الخاصة بالغابات المعتدلة والشمالية خارج أوروبا.

(3) مبادرة Tarapoto تم اعتمادها في فبراير 1995 فيتارابوتو(بيرو) في اجتماع عقد تحت رعاية معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، تم فيها اقتراح عدد من معايير ومؤشرات لاستدامة الغابات فى منطقة حوض الأمازون.

جدول (١) : المبادرات الدولية المعنية بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
منظمة الأخشاب الأفريقية ATO	١٩٩٣	Libreville, Gabon	٢٨	٦٠	غرب ووسط أفريقيا	١٣	Angola, Cameroon, Central African Republic, Congo, Côte d'Ivoire, Democratic Republic of Congo, Equatorial Guinea, Gabon, Ghana, Liberia, Nigeria, Sao Tome and Principe, United Republic of Tanzania		1	استدامة الغابات ووظائفها المتعددة هى أولوية سياسية عليا	لا	نعم
									٢	المناطق المخصصة للأنشطة الغابية أو الغابات الدائمة لا تتناقص	لا	نعم
									٣	إدارة الغابات بشكل ملائم وتطويره بغض النظر عن دورها	لا	نعم
									٤	ضمان الإنتاج المستدام للأخشاب (كماً وكيفاً)	نعم	نعم
									٥	يتم الاحتفاظ بالوظائف الإيكولوجية الرئيسية للغابات	لا	نعم
									٦	حقوق وواجبات الأطراف والجهات المعنية يجب أن تكون محددة بوضوح، وتعد مقبولة من الجميع	لا	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
الغابات الجافة فى أسيا Dry Forest in Asia	١٩٩٩	Bhopal, India	٨	٤٩	جنوب ووسط أسيا	٩	Bangladesh, Bhutan, China, India, Mongolia, Myanmar, Nepal, Sri Lanka, Thailand		١	مدى تغطية الغابات والأشجار	نعم	نعم
									٢	صيانة صحة و حيوية النظام الايكولوجى للغابات	لا	نعم
									٣	صيانة و تعزيز التنوع البيولوجي	نعم	نعم
									٤	حفظ و تعزيز التربة والموارد المائية وغيرها من الوظائف البيئية	نعم	نعم
									٥	صيانة وتعزيز إنتاجية الغابات	لا	نعم
									٦	مدى استخدام موارد الغابات	لا	نعم
									٧	الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية	نعم	نعم
									٨	السياسة والقانون والأطر المؤسسية	لا	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الإنعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
منطقة أفريقيا الجافة Dry(1) (CILSS) Zone Africa Dry(2) (SADC) Zone Africa	١٩٩٥	Nairobi, Kenya	٧	٤٧	شمال وشرق وجنوب أفريقيا	٢٧	Burkina Faso, Cape Verde, Chad, Gambia, Guinea-Bissau, Mali, Mauritania, Niger, Senegal Djibouti, Eritrea, Ethiopia, Kenya, Somalia, Sudan, Uganda Angola, Botswana, Lesotho, Malawi, Mauritius, Mozambique, Namibia, South Africa, Swaziland, Tanzania, Zambia, Zimbabwe	٨٧٢١٢٠	١	تطوير و صيانة و تحسين موارد الغابات بما فى ذلك مساهمتها فى دورات الكربون العالمية	لا	نعم
									٢	حفظ و تعزيز التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للغابات	نعم	نعم
									٣	صيانة صحة و حيوية وسلامة النظم الإيكولوجية للغابات	لا	نعم
									٤	صيانة و تعزيز الوظائف الإنتاجية للغابات و الأراضي المزروعة بالأشجار	لا	نعم
									٥	صيانة و تحسين الوظائف البيئية و الوقائية فى إدارة الغابات و مكافحة التصحر	لا	نعم
									٦	صيانة و تعزيز المنافع الاجتماعية و الاقتصادية للغابات و الأراضي الأخرى المزروعة بالأشجار	لا	نعم
									٧	مدى ملائمة و فعالية السياسات و القوانين و الأطر المؤسسية للإدارة المستدامة للغابات	لا	نعم

(١، ٢) منطقة أفريقيا الجافة تضم ٣٠ دولة، (١) CILSS (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل) تضم تسعة دول وهم Burkina Faso, Cape Verde, Chad, Gambia, Guinea-Bissau, Mali, Mauritania, Niger and Senegal، أما (٢) SADC (مبادرة تنمية المجتمع الجنوب أفريقي) فتضم أربعة عشر دولة وهم Angola, Botswana, Democratic Republic of Congo, Lesotho, Malawi, Mauritius, Mozambique, Namibia, Seychelles, South Africa, Swaziland, Tanzania, Zambia, Zimbabwe

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أو غدا	رواندا
المنظمة الدولية للأخشاب المدارية ITTO	١٩٩٢	Yokohama, Japan	٧	٦٦	مناطق الغابات المدارية الرطبة	٢٥	Cambodia, Fiji, India, Indonesia, Malaysia, Myanmar, Papua New Guinea, Philippines, Thailand, Togo, Trinidad and Tobago, Vanuatu	١٥٠٣٦٤٠	١	تهيئة الظروف الملائمة للإدارة المستدامة للغابات	لا	نعم
									٢	امن الموارد الغابية	لا	نعم
									٣	صحة و حالة النظام الإيكولوجي للغابات	لا	نعم
									٤	تدفق منتجات الغابات	نعم	نعم
									٥	التنوع البيولوجي	نعم	نعم
									٦	التربة و المياه	نعم	نعم
									٧	الجوانب الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية	نعم	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
Lepaterique – المعايير الإقليمية –المعايير وطنية	١٩٩٧	Tegucigalpa, Honduras	١٢	٩٣	وسط أمريكا	٧	Belize, Costa Rica, El Salvador, Guatemala, Honduras, Nicaragua, Panama	١٩ ٦٣١	١	توافر قانون وسياسة ولطر سياسية تقنية اجتماعية واقتصادية لتعزيز وضمان الإدارة المستدامة للغابات والمحافظة على الموارد	لا	نعم
									٢	حفظ و صيانة الخدمات البيئية التى توفرها النظم الايكولوجية للغابات	لا	نعم
									٣	صيانة القدرة الإنتاجية للنظم الايكولوجية للغابات	لا	نعم
									٤	صيانة وتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعددة للنظم الايكولوجية للغابات وذلك لتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع	لا	نعم
									٥	التغطية الغابية	نعم	نعم
									٦	صحة الغابات وحيويتها	لا	نعم
									٧	التنوع البيولوجي فى النظم الايكولوجية للغابات	نعم	نعم
									٨	القدرات العلمية والتكنولوجية لتطوير موارد الغابات	لا	لا

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المحور	هل يطبق المعيار ؟ أو غدا	هل يطبق المعيار ؟ روائدا
مونتريال Montreal	١٩٩٥	Santiago, Chile	٧	٦٧	الغابات الشمالية المعتدلة	١٢	Argentina, Australia, Canada, Chile, China, Japan, Republic of Korea, Mexico, New Zealand, Russian Federation, Uruguay, United States	١٥٠٠٠٠٠	١	الحفاظ على التنوع البيولوجي	نعم	نعم
									٢	الحفاظ على القدرة الإنتاجية للنظم الايكولوجى للغابات	لا	نعم
									٣	صيانة صحة وحيوية النظام الايكولوجى للغابات	لا	نعم
									٤	حفظ وصيانة التربة والموارد المائية	نعم	نعم
									٥	الحفاظ على مساهمة الغابات فى دورات الكربون العالمية	لا	نعم
									٦	صيانة وتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتعددة على المدى الطويل وذلك لتلبية احتياجات المجتمعات	لا	نعم
									٧	القانون والأطر المؤسسية والاقتصادية لحفظ الغابات وإدارتها المستدامة	لا	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الإنعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟ أوغندا	هل يطبق المعيار؟ رواندا
البلدان الأوروبية Pan-European	١٩٩٣	Helsinki, Finland	٦	٢٧	الغابات الأوروبية	٣٧	Albania, Austria, Belarus, Belgium, Bulgaria, Croatia, Czech Republic, Denmark, Estonia, European Community, Finland, France, Germany, Greece, Hungary, Iceland, Ireland, Italy, Latvia, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Monaco, Netherlands, Norway, Poland, Portugal, Romania, Russian Federation, Slovak Republic, Slovenia, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, Ukraine, United Kingdom	٥٧٧ ٩٠٤	١	صيانة و التعزيز المناسب لموارد الغابات ومساهمتها فى دورات الكربون العالمية	لا	نعم
									٢	صيانة صحة و حيوية النظم الإيكولوجية للغابات	لا	نعم
									٣	صيانة و التشجيع على الوظائف الإنتاجية للغابات (الخشبية و غير الخشبية)	لا	نعم
									٤	صيانة و الحفاظ على التنوع البيولوجى فى النظم الإيكولوجية للغابات	نعم	نعم
									٥	صيانة و تعزيز الوظائف الوقائية للغابات (و خاصة التربة و المياه)	نعم	نعم
									٦	صيانة الوظائف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى	لا	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الانعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
Tarapoto (على المستوى الوطنى)	١٩٩٥	Tarapoto, Peru	١٢	٦٩	غابات الأمازون	٨	Bolivia, Brazil, Colombia, Ecuador, Guyana, Peru, Suriname, Venezuela	٥٤٠٠٠٠	١	المنافع الاجتماعية و الاقتصادية	نعم	نعم
									٢	السياسات و القوانين و الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة للغابات	لا	نعم
									٣	الإنتاج المستدام للغابات	لا	نعم
									٤	المحافظة على الغطاء الغابى و التنوع البيولوجى	نعم	نعم
									٥	الحفاظ و الإدارة المتكاملة للموارد المائية و التربة	نعم	نعم
									٦	العلوم و التكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة للغابات	لا	لا
									٧	القدرة المؤسسية لتعزيز التنمية المستدامة للغابات	لا	نعم
Tarapoto (على مستوى الوحدات الإدارية)									٨	الإطار القانونى و المؤسسى	لا	نعم
									٩	الإنتاج المستدام للغابات	لا	نعم
									١٠	المحافظة على النظم الإيكولوجية للغابات	لا	نعم
									١١	المنافع الاقتصادية و الاجتماعية المحلية	نعم	نعم
Tarapoto (الخدمات العالمية)									١٢	الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التى تقوم بها الغابات	لا	نعم

تابع جدول (١)

المبادرة	العام	مكان الإنعقاد	عدد المعايير	عدد المؤشرات	المنطقة المستهدفة	عدد الدول	الدول المشاركة	مساحة الغابات/ ألف هكتار	الرقم	المعيار	هل يطبق المعيار؟	
											أوغندا	رواندا
الشرق الأدنى	١٩٩٦	Cairo, Egypt	٧	٦٥	منطقة الشرق الأدنى	٣٠	Afghanistan, Algeria, Azerbaijan, Bahrain, Cyprus, Djibouti, Egypt, Islamic Republic of Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Kyrgyz Republic, Lebanon, Libya, Malta, Mauritania, Morocco, Oman, Pakistan, Qatar, Kingdom of Saudi Arabia, Somalia, Sudan, Syrian Arab Republic, Tadjikistan, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, United Arab Emirates, Yemen	٦٩ ٨٩٥	١	حجم الموارد الغابية	نعم	نعم
									٢	حفظ التنوع البيولوجي فى المناطق الغابية	نعم	نعم
									٣	الصحة والحيوية والسلامة	لا	نعم
									٤	القدرة الإنتاجية والوظائف	لا	نعم
									٥	الوظائف الإنتاجية والبيئية	لا	نعم
									٦	صيانة وتطوير الوظائف والظروف الاجتماعية والاقتصادية	لا	نعم
									٧	الأطر القانونية والمؤسسية	لا	نعم

المصدر: اعتمادا على بيانات FAO, 2001, 1997/A. Perlis, 2000

وقد أدى تطور الجهود الوطنية والدولية المتعددة لوضع معايير ومؤشرات بعض المراقبين بما في ذلك اللجنة العالمية المعنية بالغابات والتنمية المستدامة World Commission on Forests and Sustainable Development (WCFSD) عام 1999 الى اقتراح أن هذه المعايير والمؤشرات ينبغي أن تقوم على استراتيجية للإدارة المستدامة للغابات والتي تعكس عدة أهداف قابلة للتطبيق على نطاق واسع، بما في ذلك ما يلي :

- تلبية الطلب على الأخشاب والألياف والمنتجات الحرجية غير الخشبية إلى أجل غير مسمى.
- ضمان الحفاظ على التربة والمياه.
- الحفاظ على قدرة استدامة وتجدد الغابات.
- دعم احتياجات الأمن الغذائي ومعيشة المجتمعات التي تعتمد على الغابات.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- تحقيق تقاسم منصف للمنافع التى تقدمها الغابات.
- تحقيق الأهداف السابقة بطريقة تنسجم مع القدرة الإنتاجية للغابات ومتطلبات الأمن البيئي.
- تعزيز الاستفادة من المنتجات الثانوية للغابات باعتبارها مصدر أساسي على توفير سبل العيش بعيداً عن الموارد الغابية الخشبية المتناقصة.
- تأمين حقوق السكان الذين يعتمدون على الغابات كوسيلة لتعزيز الحفاظ على البيئة.

ومن المهم أن ندرك مع ذلك أن العديد من هذه المعايير العامة تهدف الى معالجة السياسات على المستوى الوطني، وليس الهدف منها تقييم الادارة المستدامة بصورة مباشرة على مستوى القطاع الغابى، والواقع أن بعض هذه الأهداف من المحتمل أن تكون متناقضة خاصة اذا تم تطبيقها في وحدات بيئية صغيرة، فعلى سبيل المثال قطع الأخشاب القابلة للتجدد من الناحية الاقتصادية في كثير من

الأحيان قد لا تكون متوافقة مع حفظ التنوع البيولوجي الذى يعتمد على صحة الغابات (Robert T. Watson and others (ipcc) Cambridge university press, 2000).

ثالثاً – إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية :

هناك طريقة واحدة للتحقق من تطبيق معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات وهي الشهادة الحرجية (FC)، والغرض من هذه الشهادة هو تقديم معلومات موثوقة للمستهلكين والمستخدمين النهائيين حول المنتجات الخشبية، وتعد بمثابة شهادة للإدارة المستدامة للغابات وذلك لأنها دليل على منشأ المواد الخام، فإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية عبارة عن إثبات خطي صادر عن جانب جهة خارجية محايدة يفيد بأنه تم استخدام وإدارة الغابات على نحو مستدام وفقًا لبعض المعايير المحددة في الشهادة، وبالنسبة لمالك الغابة فالحصول على شهادة الغابات هو أمر اختياري إلا أنه غالبًا ما يشترط المشترون المهتمون للمنتجات الخشبية فبالوقت الحاضر وجود شهادة للغابات (www.woodproducts.fi,2015).

بسبب ذلك فقد اكتسب الاستخدام والإدارة المسؤولة والمستدامة للغابات أهمية متزايدة، وقد كان القلق حول تدهور التنوع البيولوجي في بيئات الغابات في المقام الأول هو السبب الرئيسي وراء بدء إعداد نظم إصدار الشهادات الحرجية في أوائل التسعينيات، وهكذا كانت الفكرة من وراء إصدار الشهادات الحرجية لتعزيز حماية الغابات والحد من تناقصها.

1) مفهوم اصدار الشهادات :

تعد الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية أداه ضمن الادوات التى قد تسهم فى تحسين ادارة الغابات والنهوض بتنمية قطاع الغابات بصفة عامة، والهدف منها ربط التجارة فى المنتجات الغابية بعملية الادارة المستدامة للموارد الغابية.

ومن اللازم وجود ارتباط وثيق بين عمليات إصدار الشهادات ومعايير ومؤشرات إدارة الغابات، لان عدداً من معايير إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية على المستوى الكلى كالاطار القانوني واطار السياسات ينبغي أن تعتمد على البيانات المستمدة من عمليات تطبيق المعايير والمؤشرات، وقد حرصت بعض البلدان على السير في الاتجاهين في آن واحد.

وقد استخدمت معظم البلدان المعايير والمؤشرات الدولية كأساس أو كنقطة بداية لنشاطها في مجال إصدار شهادات الاعتماد، وعلى سبيل المثال اعتمد عدد من البلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية على الخطوط التوجيهية التي وضعتها هذه المنظمة للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية، وطبقت بلدان أخرى معايير اخرى، ولكن جميعها تقريباً قد أخذت في الاعتبار مبادئ ومعايير مجلس رعاية الغابات وبذلت جهوداً من أجل ضمان درجة من التوافق (FAO, Criteria and indicators of sustainable forest management of all types of forests and implications for certification and tread,2001).

ورغم أن معظم البلدان النامية قد حققت تقدماً في وضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، الا ان تقدمها يكون أبطأ في مجال إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية وذلك لأن :

- الوضع الراهن لإدارة الغابات في البلدان النامية متخلف كثيراً عما هو في معظم البلدان المتقدمة.
- المعارف والموارد والمؤسسات والالتزام من جانب الحكومات أقل تطوراً.
- ليس من المؤكد حتى الآن ما إذا كانت عملية إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية ضرورية أو مرغوبة، وما اذا كانت الفوائد الناتجة عن عملية إصدارها مستدامة.

2) نظم اصدار الشهادات :

هناك العشرات من نظم إصدار الشهادات الحرجية المختلفة قيد الاستخدام عالميًا وعلى نطاق واسع (Forest certification systems)، وقد تم التعرف على نظم اصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية في عام 1993، وكان أول نظام دولي لإصدار الشهادات الحرجية هو نظام Programme for the Endorsement of Forest Certification PEFC (برنامج مصادقة الشهادة الحرجية) الذى تم تأسيسه في عام 1999 بناءً على المبادرة التي أنشئت من منظمات ملاك الغابات الأوروبية كمنافس لنظام FSC (مجلس الإشراف على الغابات) الذى ساندته وبقوة المنظمات البيئية مثل (WWF الصندوق العالمي للطبيعة)، الذى يعترف بممارسات الإدارة المستدامة للغابات وتوفر إمكانية اكبر للوصول إلى السوق العالمية للمنتجات المعتمدة، ويضع نظام اصدار الشهادات PEFC أعلى المعايير للحصول على شهادة المنتجات الغابية والإدارة المستدامة للغابات بما يتماشى مع تطور فهم المجتمع وتوقعاته، وتستند معايير الاستدامة فيه على إجماع واسع في المنظمات الحكومية والدولية، ويدل الحصول على شهادة PEFC أن الممارسات الإدارية تلبي الاحتياجات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال الإدارة المستدامة للغابات بما في ذلك :

1. تعزيز والحفاظ على التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للغابات والمحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الغابات كتوفر الغذاء والألياف والكتلة الحيوية والخشب والمحافظة على مصادر نظيفة للمياه وحصر وتخزين الكربون ومنع تآكل التربة.
2. توفير الموطن والمأوى للمجتمعات المحلية والحياة البرية واحترام حقوق الشعوب الاصلية.
3. توفير فوائد روحية وترفيهية.
4. استبدال المواد الكيميائية بواسطة البدائل الطبيعية او التقليل من استخدامها.
5. تشجيع العمالة المحلية وحماية حقوق العمال.

6. اتباع افضل الممارسات والاطر القانونية (http://www.pefc.org, Forest Certification).

3) إصدار الشهادات وعلاقتها بكلٍ من التجارة ومعايير ومؤشرات الادارة المستدامة :

تختلف الآراء فيما بين البلدان فيما يتعلق بمدى الرغبة في الدخول في عملية إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية، والجهة التي تقوم بإصدارها وكيف تتم، وما إذا كانت مسؤوليتها تقع على الحكومة أو على القطاع الخاص.

ورغم أن ذلك قد ينطوي على عدد من الفوائد وعلى بعض المساوئ فإن السبب الرئيسي لمن يقومون بإصدار الشهادات في الوقت الحاضر يستند إلى أسباب تتعلق بالتسويق أكثر مما تتعلق بإدارة الغابات كاكتساب ميزة على حساب الموردين الآخرين في بعض الأسواق الحساسة من الناحية الإيكولوجية أو لأسباب تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق.

والهدف الرئيسي فى الوقت الحاضر هو التركيز على تحسين الإدارة المستدامة للغابات التي تتعرض للخطر وإخضاع جميع الغابات لإدارة أفضل وليس فقط ضمان الاعتراف بالغابات التي تنطبق عليها معايير إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية.

ومع ذلك فمازال هناك عدد من القضايا وجوانب الغموض التي تتعلق بإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية منها :

1. أين توجد أسواق المنتجات المعتمدة، وهل سيكون عليها طلب، وهل من المتوقع أن تحصل على علاوة سعرية، فمن المؤكد وجود طلب متزايد عليها في بعض البلدان ومع ذلك فليس هناك ما يدل كثيراً على ارتفاع سعرها.
2. كيف سيؤثر إصدار الشهادات في تحسين إدارة الغابات في المناطق التي تشتد فيها عمليات إزالة الغابات خاصة في البلدان النامية.
3. ما هى أنسب النظم لإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية.
4. كيف يمكن تشجيع الاعتراف المتبادل بنظم إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية على المستوى الدولي نظراً لعدم وجود اتفاق مشترك.

اما بالنسبة للعلاقة بين اصدار الشهادات ومعايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات، فيعد إصدار شهادات المنتجات الغابية من أدوات التأكد من مدى تحقيق الحد الأدنى من معايير معينة سبق تحديدها بالنسبة لمنطقة حرجية معينة في وقت معين بالاتفاق بين المنتجين والمستهلكين.

وتعد الإدارة المستدامة للغابات ممكنة بدون إصدار الشهادات، ولكن لا يمكن إصدار شهادات المنتجات الغابية دون وجود غابات تخضع لإدارة جيدة ومستدامة، وهناك سبل لتحديد ذلك بطريقة موضوعية، مما يعني أن اعتماد المنتجات الغابية رغم اهميته لا يعد من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة للغابات، ورغم أن اعتماد المنتجات الغابية لن يكون له تأثير مباشر على تحقيق التنمية المستدامة للغابات فمن الممكن أن يكون له تأثير غير مباشر لا يقل اهمية، ويمكن أن يعتمد عدد من المؤشرات المهمة في عملية إصدار شهادات المنتجات الغابية كالمؤشرات المرتبطة بالأطر القانونية واطر

السياسات على البيانات المستمدة من عمليات تطبيق معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن تبذل الحكومات جهوداً جادة للتأكد من أن الأنشطة المتصلة بتنفيذ معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات متوافقة مع الجهود الخاصة بإصدار شهادات المنتجات الغابية كلما كان ذلك ممكناً (FAO, Criteria and indicators of sustainable forest management of all types of forests and implications for certification and tread, 2001).

رابعاً – استراتيجيات الحفاظ على الغابات والادارة المستدامة لها :

الغرض من هذه الاستراتيجيات ما يلى :

- تحديد القضايا التى لها اولوية كبيرة لحل او لمعالجة مشكلة تناقص مساحة الغابات.
- الحفاظ على البيئة لدعم التنمية المستدامة بتحديد بعض الاجراءات التى تحمى وتعيد القيم البيولوجية على أراضي الغابات.

1) تحليل عام لاستراتيجيات الحفاظ على الغابات والادارة المستدامة :

فيما يلى سيتم تحليل عدد من استراتيجيات التنمية الخاصة بالغابات، حيث سيتم تلخيص اهم المحاور والاهداف الخاصة بكل استراتيجية وسوف تكون مرتبة على حسب الاهداف المطلوب تنفيذها اولا، وايضاً ما تم تنفيذه بالفعل من هذه الاهداف واهم المعوقات التى واجهت كل استراتيجية، ومنها سيتم ذكر عدد من الحلول لهذه المعوقات قدر الامكان، واخيرا سيتم اقتراح استراتيجية تجمع كل نقاط القوة فى الاستراتيجيات السابقة وتحاول تجاوز المعوقات ونقاط الضعف.

جدول (٢) : تحليل عام لخطط التنمية المستدامة للغابات.

الاستراتيجية	الجهة الصادرة	العام	أهداف و محاور الاستراتيجية	أوجه التنفيذ	أوجه القصور أو العقبات	أهم المخاول المقترحة	الدولة المستهدفة	مدى تنفيذ أهداف الإستراتيجية	
								أوغندا	رواندا
استراتيجية الحفاظ على الغابات والإدارة المستدامة لها	Ministry of land and forestry	١٩٩٦	- الإدارة المستدامة لتعزيز موارد الغابات والحياة البرية والحفاظ على التربة والموارد المائية، والتنوع البيولوجي. - زيادة الترويج للمنتجات والصناعات القائمة على موارد الغابات ذات القيمة و الكفاءة المرتفعة وذلك لتلبية الطلب المحلى والدولى بأسعار تنافسية. -تعزيز الوعى وإشراك المجتمعات المحلية فى المناطق الريفية للحفاظ على الغابات، وتعزيز امكانات الترفيه وفرص العمل و الدخل المحلى. - تعزيز الإدارة الحالية للغابات القائمة على البحوث والتكنولوجيا، وذلك حفاظا على استدامة الموارد الغابية والنمو الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار البنيي بتلك المناطق. - تطوير القدرة على الإدارة المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للحفاظ على موارد الغابات والحياة البرية. - معالجة مشاكل البطالة والفقر ، وخلق بيئة مناسبة لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتعدى ٨% لتلبية أهداف التنمية البشرية فى الريف والحضر ، وزيادة مساهمة القطاع الغذى فى الناتج المحلى لتحقيق متوسط نمو يتجاوز ٣% سنويا، وزيادة إنتاج الكتلة الحيوية كشكل من إشكال الطاقة المتجددة. - تطوير المهارات الفنية المطلوبة و الكفاءة الإدارية للموظفين والمؤسسات العاملة فى القطاع الغابى سواء الخاصة أو العامة. - تنظيم إدارة الغابات القائمة على استدامة الموارد الخشبية وغير الخشبية. - توسيع مساحة النظام الغابى وإعادة تأهيل الأراضى المتدهورة وحماية مناطق تجمع المياه. - إعادة هيكلة صناعة الأخشاب. - تعزيز إدارة المناطق المحمية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الغابية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي. - زيادة الرقابة على الممارسات المدمرة للغابات بما فى ذلك حرائق الغابات الخارجة عن السيطرة و الاستغلال غير المخطط لها. - الإصلاح الهيكلي لصنع توازن فعال بين قواعد الموارد الخشبية والقدرة الصناعية.	-زيادة نسبية فى مساحة الغطاء الغابى -زيادة إشراك المجتمعات المحلية وتحفيزهم على الحفاظ على الغابات وزراعتها - زيادة استغلال بعض الموارد الغابية غير الخشبية والتى لم تستغل من قبل مع تحسين الكفاءة التسويقية لها كالنباتات الطبية والعسل وموالد الحرف والصناعات اليدوية	- العمل بالقوانين والتشريعات التى لا تتناسب مع الوقت الحالى - قصور ومحدودية التمويل و الموارد المالية الكافية - خمول القطاع الخاص - انتشار الفقر وزيادة التعدى على الغابات	- إصدار عدد من التشريعات والقوانين التى تحد من تدهور الغطاء الغابى - إنشاء برامج وتدريبات لزيادة الوعى لدى المجتمعات المحلية للمحافظة على الغابات والحد من القضاء عليها ووضع الحوافز المناسبة لهم - العمل على توفير التمويل اللازم لدعم تكاليف الإدارة المستدامة للغابات - تصحيح وإعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالقطاع الغابى - العمل على تحسين العلاقة بين الحكومة وشركات القطاع الخاص	أوغندا	منخفض		

تابع جدول (٢)

الاستراتيجية	الجهة المصادرة	العام	أهداف و محاور الاستراتيجية	أوجه التنفيذ	أوجه القصور أو المعقبات	أهم الحلول المقترحة	الدولة المستهدفة	مدى تنفيذ أهداف الاستراتيجية	
								أوغندا	رواندا
[illegible]	Ministry of forestry and mines	٢٠١٨	- زيادة مساحة الغابات و تشجيع زراعة الأشجار ضمن النظم الزراعية من اجل تلبية الطلب على المنتجات الغابية للاستخدام الشخصي والتجاري - تعزيز وتطوير إدارة الغابات لتحسين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ووضع خطط سليمة لإدارة الغابات في منطقة الدراسة. - توفير الدعم المؤسسي للجهات المختصة بالغابات من اجل تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة من قبل هذه الجهات الفاعلة. - تعزيز التكنولوجيا المستخدمة فى صناعة المنتجات الخشبية و غير الخشبية. - الحد من استهلاك الطاقة الخشبية وإحلال مصادر متجددة. - تسهيل تجارة وتصدير منتجات الغابات ذات القيمة العالية. - تقديم الدعم والإرشاد وإدخال أهمية الغابات ودورها فى المناهج المدرسية. - تعزيز البحوث و الدراسات المعنية بالشأن الغابى. - تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فى مجال الغابات. - تشجيع إشراك النساء والشباب فى أنشطة الغابات التى تولد الدخل - تعزيز السياسات والتشريعات والأطر القانونية المتعلقة بالغابات. - تحسين نظام إدارة المعلومات والتكنولوجيا من اجل تعزيز وتحسين إدارة الغابات.	- إجراء مسح وتصنيف للمساحات التى تحتاج الى إعادة التشجير وتحديد الأنواع المناسبة للزراعة - توفير الدعم اللازم وبرامج التوعية بأهمية الغابات والحفاظ عليها - إدخال نظم الزراعة المختلطة بالغابات مما أدى الى زيادة ملحوظة فى مساحة الغابات - تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بالغابات - رسم خرائط دورية للغطاء الغابى - توفير مصادر بديلة للطاقة	- عدم كفاية الوعى اللازم لدى السكان المحليين وعدم كفاية الحوافز المخصصة لتشجيعهم على زراعة الغابات والحفاظ عليها - محدودية الشركات العاملة فى القطاع الغابى والقائمة على الصناعات غير الخشبية	- زيادة برامج التدريب والتوعية و توفير واستمرارية الحوافز اللازمة لهم - تشجيع القطاع الخاص على الاستغلال الأمثل للموارد غير الخشبية	رواندا		مرتفع

تابع جدول (٢)

الاستراتيجية	الجهة الصادرة	العام	أهداف و محاور الاستراتيجية	أوجه التنفيذ	أوجه القصور أو المعوقات	أهم الحلول المقترحة	الدولة المستهدفة	مدى تنفيذ أهداف الاستراتيجية
استراتيجية التنمية لحماية الغابات	The world bank	٢٠٠٤	- تسخير امكانات وموارد الغابات للحد من الفقر مع تحسين نوعية الحياة فى الريف وتوفير الفرص الاقتصادية والأمن لسكان الريف خاصة الفقراء منهم. - دمج الغابات فى التنمية الاقتصادية المستدامة. - ضمان بناء إدارة مستدامة وقوية للغابات ودعمها بالبحوث التطبيقية والدراسات وتحسين التحليل الاقتصادي لها. - حماية القيم والخدمات البيئية المحلية والعالمية للغابات. - وضع خيارات لتمويل وبناء الأسواق التى تسوق السلع الغابية الدولية كالحفاظ على التنوع البيولوجي وخفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون. - تعديل السياسات والقوانين لضمان حقوق المجتمعات التى تعيش فى الغابات أو بالقرب منها - العمل مع المجتمعات والمنظمات المحلية وغير الحكومية والشركاء الآخرين لدمج الغابات فى أنشطة استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة. - العمل على معالجة قصور التمويل اللازم لتمكين الحكومة من توفير الدعم المالى اللازم لضمان الإدارة المستدامة والتنمية الاقتصادية للغابات. - العمل على تعزيز حوافز لتشجيع الاستثمارات فى مجموعة من السلع والخدمات التى تقدمها الغابات وتكون شاملة على إدارة الغابات.	- المساواة وتوفير الفرص اللازمة للسكان - مساهمة اكبر للقطاع الغابى فى التنمية المحلية والاقتصاد الكلى - زيادة مساعدة الحكومات على بناء القدرة على دعم وتنظيم واستخدام المجتمعات المحلية للغابات وموارادها	- زيادة نسبة الفقر وانخفاض متوسط دخل الفرد - زيادة المنافسة على الغابات وموارادها - تعطيل الأنظمة المجتمعية - عدم تقدير الغابات بقيمتها الفعلية (خدماتها البيئية) - تجاهل الاستثمارات فى قطاع الغابات وعدم وجود حوافز مشجعة - الفساد وزيادة الأنشطة غير المشروعة فى القطاع الغابى - قصور ومحدودية التمويل	-ضمان استمرارية الحصول على منتجات الغابات اللازمة للسكان للحد من نسبة الفقر -تعديل السياسات والقوانين لضمان حقوق المجتمعات التى تعيش على الغابات وتعتمد عليها -دعم السكان المحليين لتمكنهم من إدارة موارادهم الغابية وتسويقها - تقدير خدمات وفوائد وخاصة البيئية والتى لا يوجد لها تقدير مادى كتوفير الأسواق اللازمة لتسويقها -زيادة الاستثمارات فى قطاع الغابات والعمل على توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات -وضع التشريعات والسياسات المؤسسية والمالية الصحيحة لتحسين إدارة الغابات والحد من التدخلات السياسية على القطاع الغابى -العمل على احتواء الفساد والأنشطة الغابية غير الشرعية -معالجة قصور التمويل اللازم - زيادة الأسواق المحلية والدولية التى تسوق السلع والخدمات المادية والبيئية	دول منطقة الدراسة أوغندا رواندا	منخفض	مرتفع

تابع جدول (٢)

الاستراتيجية	الجهة الصادرة	العام	أهداف و محاور الاستراتيجية	أوجه التنفيذ	أوجه القصور أو المعقبات	أهم الحلول المقترحة	الدولة المستهدفة	مدى تنفيذ أهداف الاستراتيجية	
استراتيجية إدارة الغابات في إطار التنمية المستدامة	FAO	٢٠٠٨	-تعزيز فهم واستخدام والإدارة المستدامة للغابات وموارديها -تطوير برامج حماية الموارد الغابية من خلال التعاون على المستويات المحلية والإقليمية والدولية -توفير المعلومات اللازمة المتعلقة بالغابات وموارديها و تشجيع الوصول اليها وتقاسمها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي - مساعدة البلدان لإدخال وإدماج احتياجات إدارة وحماية الموارد الغابية في إطار السياسات الوطنية والبرامج والأطر العمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية -تشجيع تقدير المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الغابية والإبداعات والممارسات. -تشجيع الوصول الى الموارد الغابية الجيدة وزراعتها واستخدامها لدعم برامج البحث والتطوير على المستويين المحلي والإقليمي بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. -تعزيز البرامج الوطنية والارتقاء بالطاقات المؤسسية خاصة لدى الدول النامية والعمل على وضع برامج إقليمية ودولية ذات صلة، ومن الضروري أن تشمل هذه البرامج على الأبحاث والدراسات من اجل التعامل مع رصد وحماية وتطوير الاستخدام المستدام للموارد الغابية	-التصدي للقوانين واللوائح المقصرة تجاه الغابات - زيادة إدراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات -توفير الثقة والمصداقية في رصد ومراقبة الغابات وبصفة مستمرة	-إخفاقات الأسواق والمشاكل الكبيرة التي يعاني منها القطاع الغابي - عدم تقدير قيمة الغابات بالشكل الكافي من قبل المخططين و صانعي القرار - عدم وجود أسواق للخدمات البيئية التي توفرها الغابات -إخفاق السياسات الاقتصادية الخاصة بالغابات -الفساد في الحكم	-زيادة الثروة على السوق والمشاكل المؤسسية الرئيسية والتي ستحقق القيمة الكاملة للغابات. -تعديل سياسات وتشريعات الاقتصاد والتي تميل الى التقليل من مساحة الغابات وزيادة مساحة زراعة المحاصيل النقدية. - محاربة الفساد في المؤسسات الغابية. - زيادة مشاركة المجتمع المدني في إدارة الغابات.	دول منطقة الدراسة أو غدا رواندا	منخفض	متوسط
استراتيجية إدارة الغابات في إطار التنمية المستدامة	The world bank	٢٠٠٨	-زيادة التركيز على السوق والمشاكل المؤسسية الرئيسية والتي ستحقق القيمة الكاملة للغابات. -تعديل سياسات وتشريعات الاقتصاد والتي تميل الى التقليل من مساحة الغابات وزيادة مساحة زراعة المحاصيل النقدية. - محاربة الفساد في المؤسسات الغابية. - زيادة مشاركة المجتمع المدني في إدارة الغابات.	-تعزيز فهم وإدراك الموارد الغابية -توفير المعلومات اللازمة بشأن الموارد الغابية	-قصور التمويل اللازم لتوفير البحوث و الدراسات المتعلقة بإدارة الغابات - عدم المساواة في توزيع المنافع الخاصة بالغابات وموارديها مما زاد المنافسة عليها واستنزافها - ضعف السياسات والتشريعات الخاصة بإدارة الغابات وتوزيع منافعها	-زيادة التعاون الإقليمي والدولي في مجال البحوث - التعويض بالطاقات المؤسسية - التقاسم المنصف للمنافع الناتجة عن استخدام الغابات وموارديها مع وضع سياسات فعالة وسن تشريعات معنية بهذا الخصوص	دول منطقة الدراسة أو غدا رواندا	منخفض	مرتفع

المصدر : اعتمادا على Ministry of lands and forestry, 1996, p 2, Ministry of forestry and mines, 2012, p. 14, The World Bank, 2004, p. 25, The World Bank, 2004, p A-13, FAO, 2014, p. 6.

يوضح الجدول رقم (2) عدداً من الاستراتيجيات الخاصة بتنمية واستدامة ادارة الغابات ومدى تطبيقها فى دول منطقة الدراسة، واجمعت من خلالها على عدد من المحاور والاهداف التى تسعى الى توفير الدعم اللازم لتعزيز وتطوير الادارة الحالية للغابات وتدعيمها بأحدث الوسائل والطرق التكنولوجية والابحاث، التى من شأنها ان تعمل على تطوير المهارات الفنية والكفاءات المطلوبة وتُعزز الوعى وتزيد من القدرة على اشراك المجتمعات المحلية فى ادارة الغابات لمعالجة مشاكل البطالة وخلق بيئة مناسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تعديل السياسات والتشريعات التى تميل الى التقليل من مساحة الغطاء الغابى لتوفير ارضها الخصبة لاستخدامات اكثر ربحاً على المدى القصير، مما يضمن الحفاظ على مساحة الغطاء الغابى واستدامة الموارد الغابية.

على الرغم من الجهود المبذولة فى هذا الشأن الا انها تتواجه مع عدد من العقبات التى من شأنها ان تحد من القدرة الفعلية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، حيث يعد انتشار الفقر وزيادة التعدي على الغابات ومواردها وضعف التشريعات التى تجرم هذه الانشطة، فضلاً عن محدودية قدرة الشركات العاملة فى انتاج موارد القطاع الغابى على المنافسة وانتشار الفساد داخل المؤسسات الحكومية الغابية من اصعب ما قد يواجهها.

ولزيادة القدرة على مواجهة هذه العقبات فيجب العمل على اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية المعنية بالقطاع الغابى وتحسين العلاقة بينها وبين شركات القطاع الخاص، وزيادة برامج التدريب والتوعية وتوفير الحوافز الازمة لتشجيع السكان للمحافظة على الغابات وضمان التقسيم العادل للمنافع الناتجة عن استخدام الغابات ومواردها، فضلاً عن العمل على توفير اسواق عالمية خاصة للخدمات البيئية التى تقدمها الغابات.

2) الاستراتيجية المقترحة :

عملت الاستراتيجية فى البداية على تحديد نقاط الضعف فى الاستراتيجيات السابق ذكرها والعمل على تجاوزها واصلاحها، وحددت عدد من الاهداف والمحاور لعلاج مشكلة تناقص مساحة الغطاء الغابى ودعم التنمية المستدامة للغابات، واستندت الاستراتيجية المقترحة على محورين اساسيين وهما:

أ- تعزيز دور المرأة فى ادارة الغابات :

حيث تعد المرأة من اهم الجهات الفاعلة فى إدارة الغابات، وعلى الرغم من وجود قوانين وسياسات تمنح المساواة بين الجنسين واشراك المرأة فى صنع القرار الا ان هذه القوانين لا تنفذ، حيث ان النساء تعد الافقر فى المجتمعات المحلية والتى تعتمد على الغابات من اجل البقاء.

تحاول الاستراتيجية الدعوة الى اهمية دور المرأة فى اخذ القرارات المتعلقة بالغابات وفى تقاسم المنافع، اضافة الى زيادة جذب اهتمام كلً من المنظمات الحكومية والغير حكومية الى دعم مشاركة المرأة فى ادارة الغابات عن طريق تشجيع التغيرات فى القوانين ونشر ثقافية كسر الحواجز بين الجنسين من اجل توفير الاحترام المتبادل والكرامة للجميع بغض النظر عن الجنس والخلفية الاجتماعية والثقافية والدينية.

ويوضح الجدول رقم (3) اهم الادوار والانشطة الغابية التى تشارك فيها المرأة و يتضح من خلاله ان النساء تقوم بعدد كبير من الانشطة المتعلقة بالغابات وهذا دليل على دورها الكبير فى المجتمع الريفي الذى لا يمكن اهماله او التغاضي عنه.

جدول (3) : الانشطة الغابية التى تشارك فيها النساء والرجال.

النشاط	الجنس	
	رجال	نساء
جمع الحطب للاستخدام المنزلي		*
صناعة الفحم وقطع الحطب	*	
جمع النباتات الطبية	*	*
نشر الاخشاب	*	
حصاد الاشجار	*	
قطع الاشجار للحصول على الاخشاب والاعمدة للبيع	*	
جمع المياه		*
الصيد البرى فى الغابات	*	
الرعي	*	*
الفنون والحرف اليدوية المستخدم فيها الموارد الغابية		*
جمع الاطعمة من الغابات	*	*
جمع معادن الغابات (طين – رمل)	*	
العبادة والممارسات الثقافية	*	*

المصدر: اعتماداً على الاستبيانات التى قامت بها Center for international forestry research, 2012

ب- خلق فرص للاستغلال الامثل للموارد الغابية الغير خشبية[1] والخدمات البيئية للغابات والعمل على تسويقها وتقدير مدى مساهمتها فى تحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية مع الالتزام بالمعايير والمؤشرات الخاصة بالغابات وزيادة تطبيق برامج اصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية.

---

(1) منتجات الغابات الغير خشبية هي المنتجات النباتية والحيوانية البرية التى تحصد من الغابات كالفواكه البرية والخضروات والمكسرات والفطر والعسل والنباتات الطبية وسعف النخيل، وهي تعد مصدر رزق لكثير من السكان وتساهم فى النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، حيث انها توفر للسكان الدخل النقدي بدون الحاجة الى قطع الاشجار وازالتها.

حيث انه تم تجاهل قيمة المنتجات غير الخشبية على الرغم من اثبات عدد كبير من الدراسات ان عدد كبير من السكان المحليين يستفيدون من هذه المنتجات بنسبة تتقارب مع الاستفادة من المنتجات الغابية الخشبية كتربية النحل وحصاد النباتات الطبية المستخدمة فى الطب التقليدي وغيرها، ومن الضروري توفير الدعم اللازم لتعزيز حصاد والاستفادة من النباتات الطبية، وزراعة الخيزران لصناعة الكراسي، وتعزيز انشطة تربية النحل، وحث وتعزيز السكان على اهمية المحافظة على الغابات لضمان التدفق المستمر لهذه السلع الضرورية، والتغلب على كل ما يقلل من قيمة هذه الموارد ومنها (التسويق والاستثمار فيها).

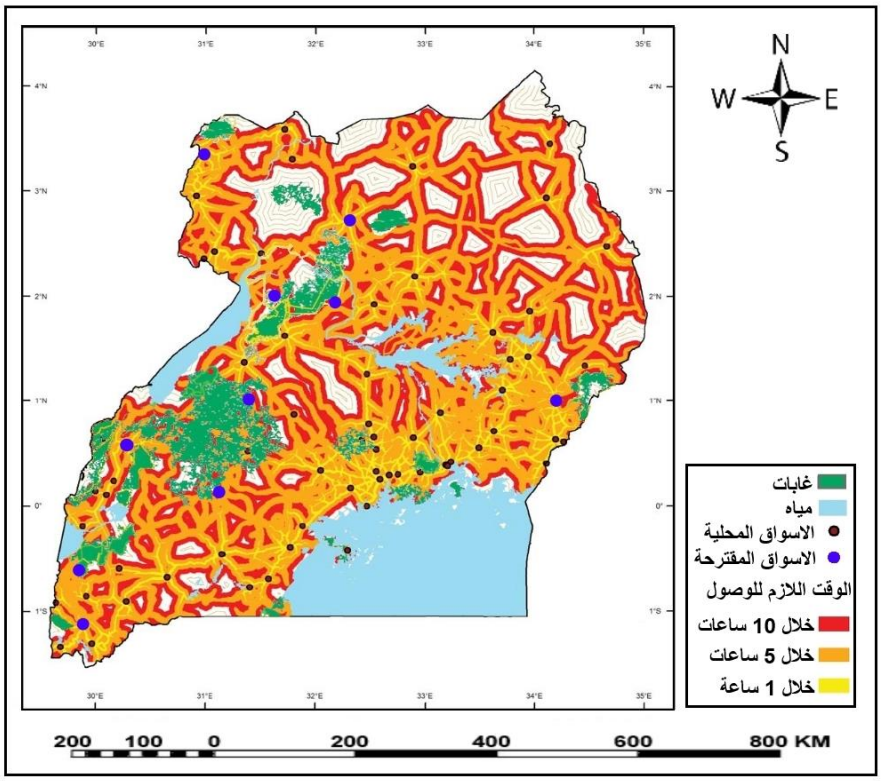

شكل (2) : خريطة توضح الاسواق المحلية المقترحة فى دولة اوغندا.

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

فقلة الاسواق المحلية وعدم وجود طرق مجهزة للوصول الى هذه الاسواق فضلا عن عدم مناسبة اسعار النقل خاصة فى مواسم المطر من ابرز عقبات تنمية هذه الموارد، مما يؤدى الى تلف البضائع وضياع الارباح، لذا فمن الضروري توفير وسائل نقل مناسبة بديلة بأسعار معقولة.

لقد تم عمل خريطة رقم (2) توضح عدد من الاسواق المحلية المقترحة فى دولة اوغندا من اجل اتاحة و تسهيل الفرصة للنساء للاستفادة بالمنتجات الغابية، عن طريق عملية التطابق او overlaying بين ثلاث خرائط واحدة توضح الغطاء الغابى للدولة والاخرى توضح الطرق الممهدة والاخيرة توضح الوقت اللازم للوصول للأسواق فى الدولة، تم تحديد هذه الاسواق اعتماداً على عدد من النقاط من اهمها :

- قرب الاسواق من الغابة لتوفير الوقت والجهد اللازم لوصول المنتج من الغابة الى السوق.
- وجود طرق ممهدة صالحة للانتقال بسهولة لعدم تكبد عناء الانتقال.
- عدم وجود اسواق محلية موجودة بالفعل بالقرب من الغابة لتسويق منتجاتها.

خامساً – تصورات مقترحة لمستقبل قطاع الغابات :

يمكن صياغة مجموعة من التصورات الخاصة بالغابات اعتماداً على استعداد الدول للاستفادة من الفرص المتاحة وقدرتها فى التغلب على القيود، وهنا يتم عرض مجموعة من الاحتمالات لمختلف الجهات الفاعلة[1] فى هذا القطاع ، هذه الاحتمالات والخيارات تختلف تبعاً لمدى متابعة عمليات التنمية داخل القطاع الغابى، لذا فمن المناسب دراسة ووضع سيناريوهات بديلة فى سياق التغيرات السياسية والبيئية والمؤسسية.

(1) تشمل هذه الجهات (السكان اللذين يعيشون فى الغابات)، صغار المزارعين والرعاة، اصحاب المشاريع المحلية والمستثمرين من الشركات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية الدولي.

1) تحديد التصورات وتحليلها :

لتحديد التصورات لابد من توفير منهج مختلف و المنهج الاكثر شيوعاً هو الذى يعتمد على الاقتصاد مع الاخذ بالاعتبار بعض المتغيرات (السكانية والتغيرات فى الدخل)، ونادراً ما يتم الاخذ بالتغيرات النوعية (خاصة السياسية والمؤسسية)، ومن اهم الهيئات والمنظمات التى اتخذت هذا النهج لتحديد التصورات الخاصة بالغابات هو معهد استكهولم للبيئة عام 1997 وبرنامج الامم المتحدة للبيئة الذى استخدم نفس المنهج عند اعداد التوقعات البيئية الافريقية لعام 2002، وفيما يلى يلخص الجدول رقم (4) التصورات المقترحة لمستقبل القطاع الغابى فى عدد من النقاط الرئيسية ممثلة فى نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بكل تصور على حدا.

2) التصورات والوضع الحقيقي للعالم :

من الواضح ان هذه التصورات تؤدى الى بعضها البعض اعتماداً على قدرة المجتمع على التكيف مع التغيرات وكيف يتم اتخاذ اجراءات اصلاحية لتجنب النزاعات السلبية، فعلى سبيل المثال يمكن ان يكون تصور قوى السوق اكثر اهمية لقطاعات صغيرة تسعى الى تلبية الطلب العالمى على منتجات معينة مثل لب الخشب، فى حين ان تصور القطاع غير الرسمي قد يسعى لتلبية الاحتياجات المحلية مثل حطب الوقود.

اما الوضع العام الذى يظهر فى الدول الافريقية يمكن ان يصور على انه مجموعة من التصورات الثلاثة الاساسية (القطاع العام – القطاع الخاص – قوى السوق)، وكل تصور له نقاط قوة ونقاط ضعف كما ذكرنا، ومع هذا فالاتجاهات السلبية فى هذه السيناريوهات الثلاثة تستمر فى الظهور وبقوة، ومن المتوقع ان الوضع الحالي سيتدهور وهذا ما ادى الى ظهور التصور الرابع، ومن جهة اخرى فإذا تم بذل جهود متظافرة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز الجوانب الايجابية للثلاث تصورات الاساسية سوف يعمل على خلق فرصة كبيرة لتصور التحول الكبير.

جدول (4) : تصورات مستقبل الغابات.

التصورات	الخصائص الرئيسية (نقاط القوة)	المشاكل والعقبات (نقاط الضعف)
1- هيمنة القطاع العام	– سيطرة القطاع العام على جميع الانشطة والخدمات المتعلقة بالغابات (ادارة الغابات الطبيعية واستغلال منتجاتها – ادارة جميع الانشطة الاخرى المتصلة بالغابات كالبحوث والتدريب والتعليم – استغلال المنتجات والسيطرة على مواردها – تنظيم الاسواق من خلال الاسعار الجبرية). – الحكومة هى الفاعل الرئيسيو جميع الجهات الفاعلة الاخرى تخضع للقواعد واللوائح التى وضعتها الحكومة. – المسئولية الكاملة تقع على عاتق الحكومة خاصة فى الوفاء بالوظائف الاجتماعية والبيئية للغابات بما فى ذلك تنظيم امدادات الوقود الخشبي وتوفير العمالة الريفية لانشطة الغابات وانشاء وادارة المناطق المحمية.	– انخفاض قدرة و كفاءة القطاع العام. – تناقص موارد الميزانية وعدم كفاية الاستثمارات فى الموارد البشرية والبحوث والتدريب داخل القطاع العام مما ادى الى خسارة الاشخاص الاكثر كفاءة من الناحية التقنية والمهنية. – لم تعطى الحكومة الغابات الاولوية من الاستثمار، بل تتجه الى التعليم والصحة خاصة فيا لدول التى تعانى من انتشار فيروس نقص المناعة الايدز. – لم تكن الحكومة قادرة على العمل بكفاءة فى مصلحة الشعب. – اجراء عدد من الاصلاحات الخاصة بالقطاع العام ولكنها لم تكن طويلة الاجل مما ادى الى فشلها. – التركيز على بعض التغيرات المؤسسية التى لا تبعها تحسين للقدرة الادارية المستدامة للغابات. – فشل القطاع العام فى استيعاب العمالة وتلبية الاحتياجات والطلب على السلع والخدمات.
2- قوى السوق	– زيادة مساهمة القطاع الخاص فى ادارة المزارع والمتنزهات والقطاع السياحي البيئي القائم على الغابات. – انتقال ادارة الصناعات الغابية من القطاع العام الى الخاص. – زيادة انعكاس دور الغابات و فوائدها البيئية (حماية مستجمعات المياه) نتيجة لخصخصة بعض الخدمات كالطاقة والمياه وغيرها، وبالتالي الغاء الدعم تجاه المستهلك مما ادى الى زيادة تكثيف الجهود لحماية هذه المصادر عن طريق انشاء مستجمعات المياه. – توسيع دور قوى السوق فى توفير خدمات بيئية عالمية كنتيجة لتأمين الغابات لخفض وتخزين انبعاثات ثاني اكسيد الكربون. – تطوير واعتماد التكنولوجيا الجديدة خاصة فى جهود البحث والتطوير فمجال الغابات وصيانتها وإدارة المزارع وتجهيز الاخشاب.	– غياب المنافسة الكاملة دون الاخذ فى الاعتبار تحسين الكفاءة لمواجهة قوى السوق والتصدي للقصور الذى شاب المجالات البيئية والاقتصادية والسياسية السائدة. – انخفاض الطلب كنتيجة لانتشار الفقر والدخل المنخفض والاعتماد على الاسواق الخارجية دون توفر المعلومات الخاصة بالطلب العالمي وحالة العرض. – انفراد السكان الافارقة الاصلي ينفى التحكم بقطاع الغابات جعلها قلت طورا فضلا عن انتشار ظاهرة العولمة، مما دعي الحكومة الى زيادة عمليات الخصخصة وبالتالي زيادة الخلافات والنزاعات بين الشركات الحكومية والشركات ذات المصالح الخاصة والشركات متعددة الجنسياتهذا ما اثر سلباً على القطاع الغابى، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات خاصة الشركات الاجنبية التى تلعب دور رئيسي فى قطاع الغابات (كتجهيز الاخشاب – التجارة – انشاء المزارع الغابية – السياحة البيئية). – عدم المساواة فى الدخل ادى الى تمزق عمليات تطوير قوى السوق فأصبحت غير قادرة على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

تابع جدول (4) : تصورات مستقبل الغابات.

التصورات	الخصائص الرئيسية (نقاط القوة)	المشاكل والعقبات (نقاط الضعف)
3- القطاع الخاص او غير الرسمي	– امتلاك عدد قليل من المشاركين فى انشطة الغابات على الموارد. – توفير القطاع غير الرسمي لعدد كبير من السلع و الخدمات اللازمة. – يعد القطاع غير الرسمي من اهم مصادر الدخل و العمالة حيث يمثل دعم أساسي لمعيشة السكان.	– نمو القطاع الخاص يؤدى الى زيادة استنزاف الموارد الغابية – انخفاض دعم و تنمية المهارات الفنية وتطوير التكنولوجيا نتيجة لمحدودية قدرة المشاركين فى هذا القطاع على استخدام التكنولوجيا المتاحة. – زيادة المنافسة بين القطاع الرسميو القطاع الغير رسمي على الموارد كنتيجة لزيادة نمو وتوسع القطاع غيرالرسمي مما سيزيد من استنزاف الموارد ونضوبها. – الاعتماد على الانشطة غير المنظمة المنخفضة القيمة والموجهة الى حد كبير الى الاستهلاك وذلك للوصول الى الاكتفاء المحلى. – انشطة القطاع غير الرسمي المرتبطة بالأسواق كإنتاج وتسويق الفحم وجمع وتسويق المنتجات الغابية غير الخشبية خاصة النباتات الطبية التى يتم تصديرها فى كثير من الاحيان لا تشكل مصلحة لجامعيها وهذا لان معظم العاملين فى استغلال الموارد الغابية يعملون فى القطاع غير الرسمي ولا يحصلون الا على نسبة قليلة من القيمة السوقية للمنتجات. – تركيز المنظمات الخاصة (غير القانونية) على تملك الثروة العامة ذات القيمة المرتفعة كاستخراج الاخشاب الاستوائية.
4- الحصن THE FORTRESS	– تحديد المناطق الاكثر عرضة للخطر والمناطق الاكثر قابلية للتنمية الاقتصادية بما فى ذلك المناطق التى تتمتع بالتنوع البيولوجي والمحميات الجاذبة للأنشطة السياحية او المزارع الغابية التى تحتوى اشجار ذات قيمة عالية فى الانواع. – اسناد الحماية والمحافظة على هذه المناطق السابق تحديدها لمنظمات جيدة وقادرة على مواجهة مختلف الاخطار	– عدم القدرة على توفير الحماية اللازمة لاحتياجها الى تكلفة مادية مرتفعة لا تتناسب مع القيمة الناتجة من هذه الموارد وبالتالي تصبح الحماية غير اقتصادية. – إبعاد الاستثمار فى القطاع الغابى نتيجة انخفاض الربح الناتج عنهاو عدم قدرة الدولة على المنافسة وارتفاع تكلفة الحماية.

تابع جدول (4) : تصورات مستقبل الغابات.

التصورات	الخصائص الرئيسية (نقاط القوة)	المشاكل والعقبات (نقاط الضعف)
5- التحول العظيم او المرحلة الانتقالية	– يضم هذا السيناريو الجوانب الايجابية للقطاع العام و قوى السوق والقطاع غير الرسمي – زيادة تمكين الجهات الفاعلة والاشخاص خاصة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وليس التمكين الكامل لقوى السوق مما يعمل على تشجيعهم والجمع فيما بينهم وتسوية النزاعات – تقديم دعم اكبر للقطاع غير الرسمي الذى يوفر بصورة كبيرة السلع والخدمات للفقراء والمهمشين. – اعطاء دور رئيسي للمؤسسات الغير حكومية و الجهات الفاعلة فى وضع اطار قوى يعملون من خلاله اضافة الى تطوير الترتيبات المؤسسية لتسوية النزاعات وضمان ان كل ما يتخذ من قرارات ينفذ على نحو فعال. – الادارة العلمية لحفظ الموارد الطبيعية تصبح جزء لا يتجزأ من الهدف الإنمائي لتحقيق التوازن الاقتصاديو الاجتماعي والثقافي والبيئي.	– عدم كفاية قدرة الحكومة والجهات الفاعلة الاخرى لتنفيذ التغيرات السياسية اللازمة نتيجة لعدم وجود المهارة الفنية والتقنية اللازمة لتحليل هذه السياسات ورصدها بل وتوفيرها من الاساس. – التغيرات فى السياسات اصبحت ضعيفة جدا وخاصة التى تضمنت دعم النهج التشاركية فقد تم استبعاد المجتمعات المحلية من ادارة وتقاسم الموارد. – تدابير السياسات الاصلاحية التى تتناول القضايا الاجتماعية والبيئية قد تتعارض مع السلطة الحالية، حيث دعت السياسات الاصلاحية الى تشجيع الاستثمارات الدولية.

المصدر: اعتماداً على FAO, 2003, p. 29

3) التصور المقترح :

يتكون هذا التصورمن جمع نقاط القوة فى الثلاث تصورات الرئيسية (هيمنة القطاع العام – قوى السوق – القطاع الخاص)، ومحاولة لإصلاح نقاط الضعف لديهم، وهذا قد يسهم فى خلق فرصة كبيرة لتصور التحول الكبير. يتميز التصور المقترح بعدد من الخصائص كما يلى :

- التركيز على المصالح المشتركة بين كلً من القطاع العام والقطاع الخاص ومصلحة الشعوب.
- العمل على نمو العدالة والمساواة وتحقيق ارتفاع نسبى فى مستوى دخل الفرد
- تطوير و تعزيز قدرة القطاع العام مع زيادة الاستثمارات فى الموارد البشرية
- الحد من عمليات الخصخصة داخل القطاع الغابى.
- تحقيق المنافسة العادلة بين كلا من القطاع العام والخاص وذلك للحد من استنزاف الموارد الغابية.
- تنمية المهارات الفنية وزيادة استخدام التكنولوجيا داخل القطاع الغابى.
- زيادة عمليات تصدير منتجات الغابات ذات القيمة المرتفعة والتصدي للعقبات التى تعيقه والتى من اهمها (انخفاض الاستثمار فى التصنيع كنتيجة لارتفاع المخاطر والمنازعات على الموارد الغابية – زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية نتيجة لضعف الاستثمار فى العلوم والتكنولوجيا الغابية – زيادة المنافسة فى السوق العالمية وانخفاض كفاءة المنتج المحلى).

يوضح الشكل رقم (3) الية عمل السيناريو المقترح الا وهى المحاولة على تفاعل قوى السيناريوهات الثلاثة الاساسية وهى (القطاع العام – القطاع الخاص – قوى السوق)، وعند النجاح فى الجمع بين نقاط قوى السيناريوهات السابقة مع دعمها بالتركيز على المصالح المشتركة والعمل على نمو العدالة والمساواة سوف يؤدى الى خلق فرص كبيرة لسيناريو التحول العظيم والذى من شأنه ان يصب ايجابا فى

مصلحة القطاع الغابى، وعلى النقيض مما سبق فإذا لم يتم دعم السيناريو المقترح وتم التركيز على المصالح الخاصة وانعدمت المساواة والعدالة سوف يتم انهيار السيناريوهات الاصلح لتصل الى سيناريو الحصن والذى يعد من اضعف السيناريوهات الخاصة بمستقبل القطاع الغابى حيث يتم فيه الصراع بين الجهات الفعالة على استخدام الموارد مما يؤدى الى استنزافها هذا ما يمنح جزء من السكان امتيازات غير موجودة عند الجزء الاخر منهم وبالتالي ينتج مجتمع غير عادل يعانى من الحرمان والفقر.

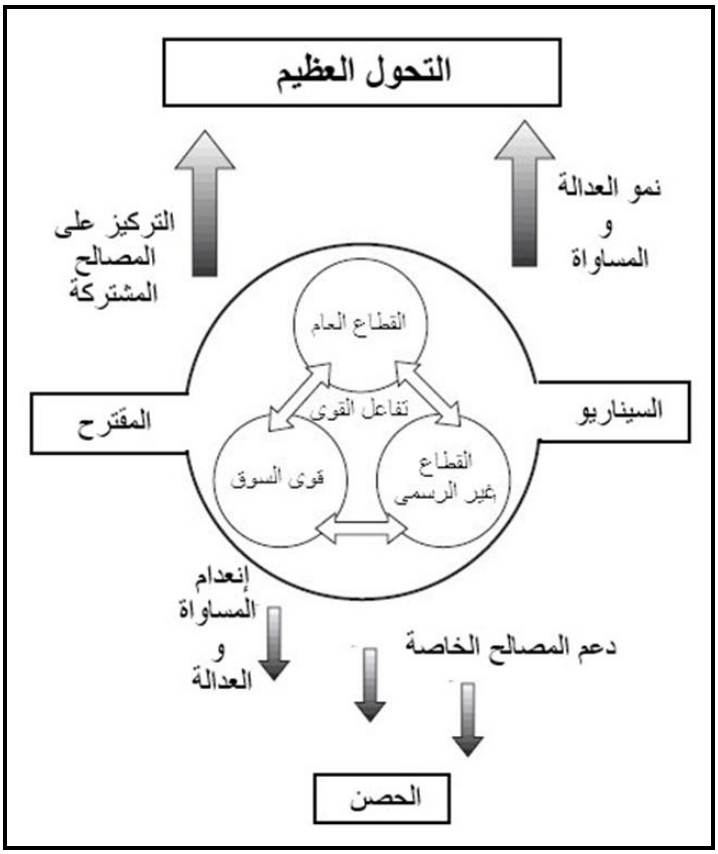

شكل (3) : رسم يوضح التصور المقترح.

المصدر: من عمل الباحثة.

سادساً – دور الجغرافيا فى تحقيق التنمية المستدامة للغابات :

تشكل الجغرافيا اهم الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة حيث ان لها دور رئيسي فى دراسة التنمية سواء اسسها المادية او مظاهر اللامساواة فى توزيع نتائجها وثمارها، كما انها تهتم بدراسة السكان نموا وتوزيعا وتركيبا والسكان هم غاية التنمية ووسيلتها، ومما لا شك فيه ان الجغرافيا تسهم فى ايجاد عالم يستفيد فيه كل شخص من الموارد الطبيعية المتاحة (الغابات) مما يجعلهم يكتسبون القيم الفاضلة والمهارات وطرق العيش الكفيلة بضمان مستقبل مستدام وتحول إيجابي للمجتمع، فكل محاور المجتمع لها بعد جغرافي بما فى ذلك البيئة والتنمية الريفية والاستهلاك المستدام والسياحة المستدامة والتفاهم بين الثقافات وتنوعها والتغيرات المناخية والحد من الكوارث الطبيعية والتنوع البيولوجي واقتصاديات السوق، فالجغرافيا تتخذ التنمية المستدامة هدفاً حيث تعد من اهم الطرق المساهمة فى فهم التنمية المستدامة من خلال التأثير فى السلوك البيئي المستدام للأفراد، فللمعارف والمفاهيم والقيم المشتركة للبشر اهمية حاسمة لوضع تنمية مستدامة، وتباعاً لابد من ان نفكر كيف تكون البيئة والمجتمع والافراد مترابطون وان التفكير الجغرافي الصحيح يعنى الا نستهلك اكثر مما نستطيع ان نجدد.

تفسر الجغرافيا قابلية البيئة والمجتمع والاقتصاد للاستدامة وهذه القابلية تختلف نتيجة اختلاف تفسير كلً من الامم والثقافات والمجتمعات البشرية للتنمية المستدامة وفقاً لحاجياتها، فيرى البعض ممن يسعون الى زيادة نسب استهلاكهم يركزون على التنمية الاقتصادية المستدامة فى حين ان الذى يسعى الى حماية الموارد الطبيعية يدعم التنمية المستدامة للبيئة[1].

---

(1) تعنى استهلاك الموارد الطبيعية بسرعة اقل من سرعة تجددها وذلك بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة وان لا تتجاوز نسبة استهلاك الموارد نسبة تجددها وان يتم مراقبة الانشطة المضرة بالبيئة (قطع الاشجار) حتى يتم استعادة توازن المنظومة البيئية.

ولا يقتصر دور الجغرافيا على دراسة اللامساواة المكانية او التفاوت فى الدخل وعدم العدالة فى توزيع ثمار التنمية التى تستحوذ عليها فى الاغلب لاسيما فى الدول النامية المراكز الحضرية الكبرى، بل يتسع الدور الجغرافي ليشمل توفير الاسس المادية للتنمية وتحديد احتياجاتها، فالجغرافية بحكم منهجها ومجالات بحثها واتساع نطاق دراستها تكون الاقدر على معرفة احتياجات الاقليم والمرتكزات الرئيسية للتنمية من موارد طبيعية واقتصادية، وتعمل الجغرافيا على ادخال التنمية ضمن مفاهيمها الرئيسية وابرزها التوزيع والتباين والعلاقات المكانية (حسين عليوى، 2013، ص 221).

ومن هنا يتضح دور الجغرافيا الحاسم حيث تترجم التنمية المستدامة بأن تتيح حظوظ متساوية فى الحياه للجميع حيث تساعد فى تمكين سكان البلدان النامية والفقيرة (سكان منطقة الدراسة) فى تلبية حاجاتهم الاولية وان تعمل على الحد من استنزاف الموارد لسكان البلدان المصنعة، وان تعمل على تطوير قيم جديدة من شأنها ان تحث على ايجاد طرق عيش مبتكرة افضل من تلك المعتمدة حتى يومنا هذا لكى تكون قادرة على تعويض هياكل الانتاج والاستهلاك القائمة على الكم باقتصاد ومجتمع مهتم بتحسين النوع.

ومما سبق ووفقا للشمولية الواضحة لعلم الجغرافيا فأن التنمية المستدامة باتجاهاتها المختلفة واسسها وابعادها تعد الوليدة الشرعية لعلم الجغرافيا ومن الصعوبة ان تجد التنمية فرص النجاح دون ان يكون للجغرافية دورا فيها لان التنمية تستند على المتغيرات الطبيعية والبشرية وهى المضامين الرئيسية لعلم الجغرافيا، ولا يمكن حصر دور الجغرافي فى تقديم المشورة العلمية بل يشتمل ايضا على التخطيط والتنفيذ العلمي المباشر، وفيما يلى نوضح دور الجغرافي المستخلص من هذه الدراسة كالاتي :

1. إعطاء وجهة نظر رئيسية لتحسين الوضع القائم بالاستغلال الامثل للغطاء الغابى مع المحافظة على حقوق الاجيال القادمة لأنها الاقدر على تقديم

النصائح والارشادات الاكثر مناسبة والتى من خلالها تتم معالجة المشكلات المتعلقة بالغطاء الغابى على اختلاف مستوياتها ولا يقتصر دور الجغرافي على تقديم التوصيات ولكنها تدخل كعامل تنفيذي لحل تلك المشكلات بما يملكه من رؤى وشمولية معرفية.

2. يستطيع الجغرافي تنظيم المشكلات المتعلقة بالغطاء الغابى (قطع الاشجار – احلال الزراعة – التوسع العمراني وغيرها) وفق معايير واسس علمية وذلك عن طريق علاقته بعلم الخرائط والصور الجوية وتقنيات الاستشعار عن بعد.
3. يدرس الجغرافي المخاطر التى يتعرض لها المكان بعناصره المختلفة ويعمل على تحليل العلاقة بين هذه العناصر.
4. دور الجغرافي الرئيسي فى اكتشاف المستقبل والبحث فيه من خلال المعطيات الحالية، حيث يعمل على توضيح العواقب الوخيمة لظاهرة تراجع الغطاء الغابى على البيئة والمجتمع.
5. الجغرافي افضل من يقوم بالتوعية البيئية لان الجغرافيا هى العلم الرئيسي الذى يهتم بالبيئة بكل مكوناتها والتى ازدادت الحاجة اليها فى الوقت الحالي نتيجة لما تعانيه البيئة من مشاكل وتحديات ناتجة عن سوء الادارة والاستغلال الجائر للغطاء الغابى.

******

اتضح من الدراسة وجود مستويات عالية نسبيا من المعلومات بين المتخصصين عن اهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة للغطاء الغابى فى دول منطقة الدراسة، وبالرغم من ذلك فالإدارة المستدامة للغطاء الغابى لم تتوفر فى جميع الغابات المتواجدة فى منطقة الدراسة، ومن الواضح ان المنظمات الدولية هى الاكثر اهتماما بعمليات التنمية المستدامة.

كما تبين ان جميع الجهود التى تبذلها الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الادارة المستدامة للغابات دون جدوى، وذلك نتيجة للقصور فى القوانين وعدم وجود نظام فعال لتطبيق التنمية المستدامة فضلا عن التمويل غير الكاف لإدارتها المستدامة، وتشير هذه النتائج الى وضوح الحاجة الى بذل المزيد من الجهود التى يمكن ان تقوم بها الحكومات والمنظمات الدولية فى هذا الشأن، هذا بالإضافة الى الحاجة الملحة الى تنظيم حملات إعلامية مكثفة لتوعية المواطنين والسكان المحليين لأهمية الغطاء الغابى والحفاظ علية وإدارته المستدامة.

كما تبين ان إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات الغابية هى الطريقة الوحيدة للتحقق من تطبيق معايير ومؤشرات الادارة المستدامة للغابات، وان الغرض منها تقديم معلومات موثوقة للمستهلكين والمستخدمين حول المنتجات الخشبية.

كما تبين وجود العديد من العقبات التى تواجه التنمية المستدامة للغطاء الغابى، وتتمثل أهمها فى :

- انتشار الفقر وزيادة التعدي على الغابات نتيجة لعدم كفاية الوعى لدى السكان المحليين بأهمية التنمية المستدامة للغابات.
- قصور ومحدودية التمويل والموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلا عن ضعف السياسات والتشريعات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات.
- عدم وجود القدرة على تقدير الغابات بقيمتها الفعلية (خدماتها البيئية)، وعدم وجود اسواق لهذه الخدمات.
- تجاهل الاستثمارات فى قطاع الغابات وانتشار الفساد، وعدم القدرة على السيطرة على الانشطة غير المشروعة فى القطاع الغابى.
- انخفاض قدرة وكفاءة القطاع العام مما ادى الى نمو القطاع الخاص الذى زاد من استنزاف الموارد الغابية.

المراجع والمصادر

المراجع العربية :

1. استراتيجية منظمة الاغذية والزراعة للغابات والحراجة (2014)، لجنة الغابات، منظمة الفاو، روما، ايطاليا.
2. حسين عليوى ناصرالزيادي (2013)، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، بحث علمي، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق.
3. دورات منظمة الفاو، استعراض برامج المنظمة فى قطاع الغابات، مصلحة الغابات، روما، ايطاليا.
4. محمد سليمان عبيدو (2000)، معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، قسم الموارد الحرجية والبيئية، كلية الزراعة، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 16، سوريا.

المراجع الأجنبية :

1. Center for International Forestry Research, 1999. Criteria and Indicators Generic Template, (CIFOR), Jakarta, Indonesia.
2. David Brand and MaryKate Hanlon, Institutional investment in sustainable forestry, New Forests Pty Ltd, Australia.
3. Derek Drake, 2011, Sustainable Forest Management Plan, Iisaak Forest Resources Ltd, Ucluelet, BC.
4. Dr. Julio J. Diez, 2012, Sustainable Forest Management, University Campus, Rijeka, Croatia.
5. European Forest Institute. 2013, Implementing Criteria and Indicators for Sustainable Forest Management in Europe.
6. FAO. 2014, Global Plan of Actionfor The Conservation, Sustainable Use and Development of Forest Genetic Resources, FAO, Italy.
7. Francesca Nugnes, 2015, Increasing investors' interest in sustainable forestry, Canada.
8. Guyon, L.J., and J.M. Edgington. 2004. Illinois report on sustainable forest management: criteria and indicators – summary report. Illinois Forestry Development Council,United States

9. Michael J. Spilsbury, 2005, The sustainability of forest management, Center for International Forestry Research, Indonesia
10. Mr. Yuichi Sato, 2009, Criteria and Indicators for the Conservation and Sustainable Management of Temperate and Boreal Forests,International Forestry Cooperation Office Forestry Agency, Ministry of Agriculture, Forestry & Fisheries,Tokyo, JAPAN
11. Peter C. Gondo, 2010, Financing of Sustainable Forest Management in Africa: An Overview of The Current Situation and Experiences, Southern Alliance for Indigenous Resources (SAFIRE), Belvedere, Harare, Zimbabwe.
12. Peter Poschen, 2000, Social Criteria and Indicators for Sustainable Forest Management, Working Paper, International Labour Office (ILO), Switzerland.
13. Raulund-Rasmussen, K., De Jong, J., Humphrey, J.W., Smith M., Ravn, H.P., Katzensteiner, K., Klimo, E., Szukics, U., Delaney, C., Hansen, K., Stupak, I., Ring, E., Gundersen, P. and Loustau, D., 2011, impacts of forest management on environmental services, European Forest Institute, Finland.
14. Ravi Prabhu, Carol J.P. Colfer and Richard G. Dudley,1999, Guidelines for Developing, Testing and Selecting Criteria and Indicators for Sustainable Forest Management, Center for International Forestry Research (CIFOR), Jakarta, Indonesia.
15. Sodienye A. Abere and Jacinta A. Opara, 2012, Deforestation and Sustainable Development in the Tropics: Causes and Effects,Journal of Educational and Social Research,Vol. 2.
16. Steve Amooti Nsita, 2003, Decentralisation and Forest Management in Uganda, Forestry Department, Kampala, Uganda.
17. The Convention on Biological Diversity (CBD), 2009, Sustainable Forest Management, Biodiversity and Livelihoods, Montrea.
18. The International Bank for Reconstruction and Development, 2004, Sustaining Forests A Development Strategy, The World Bank, Washington.
19. The Montréal Process, 2009, Criteria and Indicators for the Conservation and Sustainable Management of Temperate and Boreal Forests, Fourth Edition, Montréal Process Liaison Office, Canada.
20. The World Bank, 2008, Forests Sourcebook Practical Guidance for Sustaining Forests in Development Cooperation, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington.
21. United Nations Environment Programme, 2011, Rwanda From Post-Conflict to Environmentally Sustainable Development, Nairobi, Kenya.

22. United Nations, 2013, Uganda Forest Stewardship Standard, Division for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, New York, USA.
23. Vacik H., Khadka C., Uprety H.D., Wolfslehner B., Paudel G. and Pandey G, 2009, Identification of Criteria and Indicators for Sustainable Community Forest Management - A research project based on Community Forestry in Nepal, Final Report, Commission for Development Studies at the Austrian Academy of Sciences (KEF), Vienna.
24. World Bank, 2009, Forests Sourcebook Practical Guidance for Sustaining Forests in Development Cooperation, Washington.
25. Xavier Mugumya. Gaster Kiyingi. Obed Tugumisirize. Fiona Driciru and Paul Buyera, 2006, Forest Management Plan For Bugamba and Rwoho Central Forest Reserves for The Period 2006-2026, NFA, Kampala.
26. Yousif Ali Hussin and Witske Bijker, 2000, Inventory of Remote Sensing Applications in Forestry for Sustainable Management, The International Institute for Aerospace Survey and Earth Science, Enschede, The Netherlands.